

تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة:
ترتيبات الحوكمة المؤقتة
المقترحة



مشاورة غير رسمية

7 سبتمبر/أيلول 2017

برنامج الأغذية العالمي
روما، إيطاليا

المقدمة

- 1- تسير عملية تحويل برنامج الأغذية العالمي (البرنامج) من خلال تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة سيراً حثيثاً. وقد تولد زخم كبير عن مستوى الالتزام والمشاركة في تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة من جانب المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية وشعب المقر، فضلاً عن الدعم القوي من الحكومات الوطنية والدول الأعضاء والمانيين والشركاء.
- 2- وقد استُرشد كثيراً بالدروس المستفادة من إعداد وتنفيذ أول موجتين من الخطط الاستراتيجية القطرية⁽¹⁾ والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة⁽²⁾ التي أقرها المجلس التنفيذي في دورتيه الأولى والسنوية لعام 2017، في وضع التوجيهات العملية والنهج ذات الصلة. وبحلول 1 يناير/كانون الثاني 2018، ستكون الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية⁽³⁾ قد وُضعت، مقترنة بميزانيات الحوافز القطرية المرافقة لها، في أغلبية المكاتب القطرية.
- 3- ويجري العمل على تنقيح إطار النتائج المؤسسية لضمان أن يكون البرنامج في وضع جيد في بيئة العمل المشترك بين الوكالات للتدليل على الصلة بين عمله وأهداف التنمية المستدامة.
- 4- وتشكل المشاورة غير الرسمية في 7 سبتمبر/أيلول 2017 فرصة لإطلاع المجلس على ما استجد من دروس مستفادة، بما في ذلك الدروس المستفادة الأولية من المكتب القطري للسودان؛ ولتقديم لمحة عامة عن القضايا العالقة المتصلة بمسائل من قبيل الإبلاغ؛ ولشرح الطرق التي أخذت بها ملاحظات المجلس الأخيرة في الاعتبار.
- 5- ويعرض هذا التحديث آخر مقترح بشأن ترتيبات الحوكمة المؤقتة في عام 2018، وهو يتضمن عتبات الميزانية المقترحة للتفويضات المؤقتة للسلطة؛ ومبادئ توجيهية التطبيق المؤقت للاسترداد الكامل للتكاليف⁽⁴⁾؛ واستمرار حالات الخروج المحددة عن اللانحة العامة والنظام المالي للبرنامج من أجل تنفيذ إطار خارطة الطريق المتكاملة. كما يتوسع حول عتبة الميزانية المقترحة والأساس المنطقي للموافقة المشتركة – من جانب المدير التنفيذي للبرنامج والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة⁽⁵⁾ – على الحصائل الاستراتيجية المتصلة بالاستجابة للأزمات، مما يجري حالياً استعراضه ومناقشته مع منظمة الأغذية والزراعة. وبالإضافة إلى ذلك، يعرض هذا التحديث عملية زيادة رقابة المجلس على تنقيحات الميزانية فيما يتعلق بالحصائل الاستراتيجية المتصلة بالاستجابة للأزمات.
- 6- ومع مراعاة توجيهات المجلس، تعترم الأمانة تقديم الصيغة المؤقتة لترتيبات الحوكمة المؤقتة للموافقة عليها في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2017. ولن تطبق ترتيبات الحوكمة المؤقتة، التي ستسري من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2018 على المكاتب القطرية التي تنفذ خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة أو

(1) يمكن تصميم خطط استراتيجية قطرية تغطي مدة تصل إلى خمس سنوات، وتسترشد بالاستعراضات الاستراتيجية للنهج الوطنية للقضاء على الجوع التي تُمسك البلدان بزمام قيادتها، وبالتقييمات والتقريرات – بما في ذلك التقريرات المشتركة للاحتياجات – ودراسات الجدوى. وباستثناء الخطط الاستراتيجية القطرية التي تمولها البلدان المضيفة، والتي يمكن أن تخضع لموافقة المجلس أو المدير التنفيذي، فإن المجلس هو الذي يوافق على الخطط الاستراتيجية القطرية.

(2) يمكن أن تصل مدة الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة إلى ثلاث سنوات، وهي تُستخدم عندما لا يمكن إنجاز استعراض استراتيجي تسترشد به الخطة الاستراتيجية القطرية. وتستند الخطط المؤقتة إلى الاستراتيجيات والدراسات والتقريرات القائمة – بما في ذلك التقريرات المشتركة للاحتياجات – والتحليلات والبيانات. وباستثناء الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة التي تمولها البلدان المضيفة، والتي يمكن أن تخضع لموافقة المجلس أو المدير التنفيذي، فإن المجلس هو الذي يوافق على الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة.

(3) يمكن أن يوافق المدير التنفيذي على خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية في أعقاب استجابة لحالة طوارئ محدودة، وعلى خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية استناداً إلى وثائق مشروعات تمت الموافقة عليها سابقاً، وذلك لمدة تصل إلى 18 شهراً وكجسر إلى الخطة الاستراتيجية القطرية التي تسترشد باستعراض استراتيجي. وقد بدأ المدير التنفيذي في الموافقة على الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية لتنفيذها في عام 2017 وفي عام 2018 لمدة تصل إلى 18 شهراً.

(4) سيستمر العمل باللائحة العامة والنظام المالي القائمين في المكاتب القطرية التي تنفذ مشروعات جارية في عام 2018 – بما في ذلك عمليات الطوارئ، والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش، والعمليات الخاصة، والبرامج القطرية، والمشروعات الإنمائية.

(5) ينطبق ذلك على عمليات الطوارئ المحدودة وتنقيحات الميزانيات المتصلة بالطوارئ.

خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية⁽⁶⁾ أو عملية طوارئ محدودة. وقد أُجري، بعد المشاورة غير الرسمية في 18 يوليو/تموز، تبسيط كبير على التفويضات المؤقتة المقترحة للسلطة، والمعروض في ملحق هذا التحديث، وستقترح التعديلات النهائية على اللائحة العامة والنظام المالي، التي تستفيد من الدروس المستفادة في عامي 2017 و2018، للموافقة عليها في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام 2018، وفي حال الموافقة عليها، سندخل حيز النفاذ في 1 يناير/كانون الثاني 2019. وسيجري استعراض العتبات المعتمدة لتفويضات السلطة المتعلقة بالميزانية بعد ثلاث سنوات وسيتم تعديلها إذا لزم الأمر.

7- كما يورد هذا التحديث ترتيبات الحوكمة الانتقالية الأخرى فيما يتعلق بتنفيذ عدد محدود من الخطط الاستراتيجية القطرية اعتباراً من 1 يناير 2018، قبل الموافقة الرسمية من المجلس التنفيذي في الدورة العادية الأولى لعام 2018. وتقترح الأمانة استخدام آلية الموافقة بالمراسلة لتمكين المكاتب القطرية ذات الصلة من تنفيذ العمليات في حدها الأدنى للحفاظ على الاستمرارية التشغيلية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2018 بانتظار الموافقة عليها في الدورة العادية الأولى لعام 2018.

التقدم المحرز حتى الآن

التنفيذ في المكاتب القطرية المشاركة في الموجة 1-ألف والموجة 1-بباء

8- في أعقاب موافقة المجلس على الخطط الاستراتيجية القطرية في الموجتين 1-ألف و1-بباء وعلى خطة استراتيجية قطرية مؤقتة واحدة في دورتيه العادية الأولى والسنوية لعام 2017، يجري حالياً تنفيذ إطار خارطة الطريق المتكاملة في 12 مكتباً من أصل 14 مكتباً قطرياً.

9- ويدخل في عداد بلدان الموجة 1-ألف كل من: بنغلاديش، والصين، وكولومبيا، وإكوادور، والسلفادور، وإندونيسيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وزمبابوي، وهي بلدان تمت الموافقة عليها في الدورة العادية الأولى لعام 2017، وبدأ التنفيذ الفعلي للخطط الثماني في 2 أبريل/نيسان 2017 باستخدام شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (وينجز) بعد إعادة تشكيلها. أما الخطط الاستراتيجية القطرية في بلدان الموجة 1-بباء التي تمت الموافقة عليها في الدورة السنوية لعام 2017 فهي: الكاميرون، ولبنان، وموزمبيق، وناميبيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وكذلك الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة للسودان. وقد بدأ التنفيذ الفعلي لخطط موزمبيق وناميبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة والخطة المؤقتة للسودان في 1 يوليو/تموز 2017. في حين أن التنفيذ الفعلي لخطتي الكاميرون ولبنان سيبدأ في 1 يناير/كانون الثاني 2018.

10- حتى 18 أغسطس/آب 2017، تم تحويل ما يزيد عن 90 في المائة من الموارد في بلدان الموجتين 1-ألف و1-بباء. أما الموارد المتبقية التي يتعين تحويلها فهي إما رهن مناقشات مستمرة مع الجهات المانحة أو مخزونات لم ترد بعد. ولا تزال التحويلات النهائية بانتظار الإقفال النهائي للمشروعات، وهو ما يجري تنفيذه حالياً.

11- وأوضحت البلدان التجريبية أن إطار الخطط الاستراتيجية القطرية يوفر فرصاً إضافية للتمويل ويسهل مناقشات الشراكة مع المانحين الجدد. وفي حين أن بعض المانحين قدموا التمويل على المستوى القطري، فإن البعض الآخر يوجه التمويل إلى مستويات النتائج الاستراتيجية أو الحصائل الاستراتيجية و/أو الأنشطة.

12- ويجري حالياً تلقي المساهمات المقدمة إلى الموجتين 1-ألف و1-بباء من الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة. ومع أن الأمر لا يزال مبكراً فإن مستويات التمويل تتماشى مع الاتجاهات التاريخية. ومن أصل 47 منحة جديدة تم تلقيها حتى الآن، جرى توجيه 68 في المائة منها على مستوى الأنشطة، بما في ذلك تلك الموجهة إلى أنشطة متعددة⁽⁷⁾. وستواصل الأمانة بناء الثقة بإطار خارطة الطريق المتكاملة لتشجيع المساهمات على مستوى أعلى.

(6) يمكن للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية إما أن تستند إلى وثائق مشروعات تمت الموافقة عليها سابقاً أو أن تتابع عملية طوارئ محدودة. ويمكن أن يوافق عليها المدير التنفيذي لمدة تصل إلى 18 شهراً. والخطط المؤقتة الانتقالية التي تتابع عملية طوارئ محدودة يمكن أن تتطلب موافقة مشتركة مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، رهنا بحدود العتبات.

(7) في التحديث الأخير لخارطة الطريق المستدامة المؤرخ 18 يوليو/تموز 2017، أبلغت الأمانة عن استلام 117 منحة حتى ذلك التاريخ، وكان 68 في المائة منها موجهة إلى مستوى الأنشطة. وتشمل هذه الأرقام المنح الجديدة والمنح المُرَكَّبة.

- 13- وحتى الآن، تم تأكيد 160 منحة – بقيمة إجمالية قدرها 141 مليون دولار أمريكي – من الموارد الجديدة والمُرخلّة، و60 مليون دولار أمريكي و81 مليون دولار أمريكي للمكاتب القطرية من الموجة 1-ألف والموجة 1-باء على التوالي، بما في ذلك 21.9 مليون دولار أمريكي (18 منحة) على المستوى القطري؛ و8.4 مليون دولار أمريكي (6 منح) على مستوى النتائج الاستراتيجية؛ و19.6 مليون دولار أمريكي (27 منحة) على مستوى الحصائل الاستراتيجية؛ و90.8 مليون دولار أمريكي (109 منح) على مستوى الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة المتعددة.
- 14- وفي الموجة 1-ألف، تم تأكيد 34 منحة جديدة – بما مجموعه 31.2 مليون دولار أمريكي – بما في ذلك 10.4 مليون دولار أمريكي (4 منح) على المستوى القطري؛ و784 000 دولار أمريكي (3 منح) على مستوى الحصائل الاستراتيجية؛ و20 مليون دولار أمريكي (27 منحة) على مستوى الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة المتعددة.
- 15- وفي الموجة 1-باء، تم تأكيد 13 منحة جديدة – بما مجموعه 28.7 مليون دولار أمريكي – بما في ذلك 3.6 مليون دولار أمريكي (3 منح) على المستوى القطري؛ و7.1 مليون دولار أمريكي (منحة واحدة) على مستوى النتائج الاستراتيجية؛ و5.1 مليون دولار أمريكي (4 منح) على مستوى الحصائل الاستراتيجية؛ و12.9 مليون دولار أمريكي (5 منح) على مستوى الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة المتعددة.

التطلع إلى المستقبل: انتقال المكاتب القطرية إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة

- 16- ينطوي النهج المرن الذي تتبعه الأمانة في تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة على الحفاظ على موعد "التنفيذ الفعلي" المحدد في 1 يناير/كانون الثاني 2018 بالنسبة لمعظم المكاتب القطرية، ولكنه يسمح لبعض المكاتب القطرية بالاستمرار في ظل النظام الحالي على أساس استثنائي بعد ذلك التاريخ. وجرى عرض الآثار المترتبة على هذا النهج المرن خلال المشاورتين غير الرسميتين في مايو/أيار ويوليو/تموز 2017 وفي الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2017.⁽⁸⁾
- 17- وقد اختارت معظم المكاتب القطرية – 68 مكتبا في المجموع، تمثل 66 في المائة من برنامج عمل البرنامج⁽⁹⁾ – مواصلة انتقالها إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة بحلول 1 يناير/كانون الثاني 2018 من خلال الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية. ويشمل ذلك المكاتب القطرية في إطار الموجتين 1-ألف و1-باء، والمكاتب القطرية الجاهزة لتقديم وثائق الخطط أو الخطط المؤقتة للموافقة عليها في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام 2017، والمكاتب القطرية التي وضعت خططا انتقالية، تستند إلى وثائق مشروعات تمت الموافقة عليها في السابق، للموافقة عليها من قبل المدير التنفيذي.
- 18- ومن المقرر حاليا قيام 11 مكتبا قطريا بتقديم خططها الاستراتيجية القطرية أو خططها الاستراتيجية القطرية المؤقتة للموافقة عليها في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام 2017. ومن المقرر عقد مشاورة غير رسمية في 4 أكتوبر/تشرين الأول 2017 لمناقشة تلك الخطط والخطط المؤقتة.
- 19- وحتى 18 أغسطس/آب، وافق المدير التنفيذي على 25 من الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية، ومن المتوقع أن تتم الموافقة على الخطط المؤقتة الانتقالية الأربع عشرة المتبقية بحلول منتصف سبتمبر/أيلول 2017. وخلال الفترة الانتقالية في عامي 2018 و2019، سوف تقوم المكاتب القطرية التي تنفذ الخطط المؤقتة الانتقالية بوضع وتقديم خططها الاستراتيجية القطرية أو القطرية المؤقتة للموافقة عليها من قبل المجلس.
- 20- وبالنظر إلى العدد الكبير من المكاتب القطرية التي يتوقع أن تجري عملية الانتقال في 1 يناير/كانون الثاني 2018، نفذت الأمانة عملية تدريجية لترحيل الموارد. وسوف يتم "الإفراج المبكر" عن ميزانيات الخطط والخطط المؤقتة والمؤقتة الانتقالية التي ستبدأ التنفيذ الفعلي في 1 يناير 2018 في نظام وينجز خلال الربع الثالث من عام 2017 لضمان الانتقال السلس. وتسمح آلية

(8) WFP/EB.A/2017/5/1.

(9) تستند تقديرات برنامج العمل السنوي للبلدان (وكنسبة مئوية من مجموع برنامج العمل السنوي) إلى برنامج العمل لعام 2018، في المشروع الأول لخطة الإدارة (2018-2020).

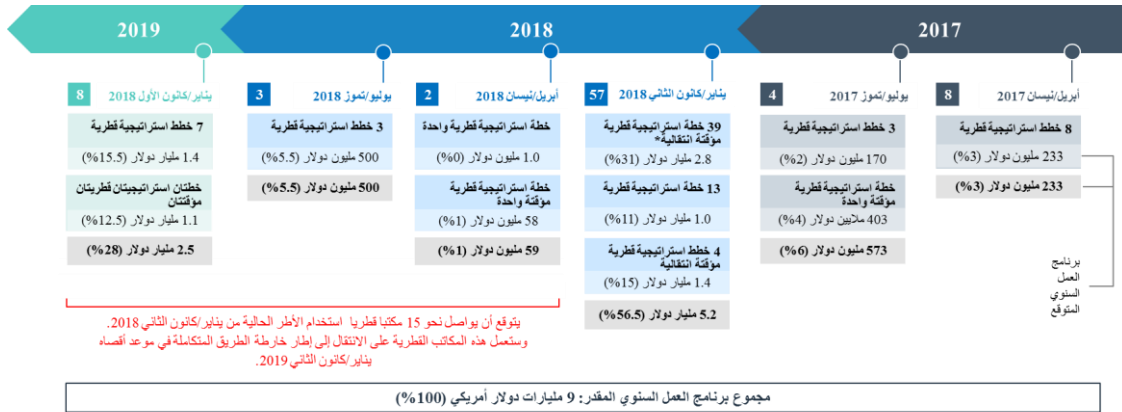
"الإفراج المبكر" بتأكيد جميع المساهمات الجديدة مباشرة لكل خطة استراتيجية قطرية أو خطة مؤقتة، مع مراعاة المهلة الزمنية اللازمة لوصول المساهمات فعلا إلى البلد المعني، ما لم تكن ستستخدم في المشروعات خلال عام 2017.⁽¹⁰⁾

21- وبالإضافة إلى الأدوات والتوجيهات المتعلقة بخارطة الطريق المتكاملة التي تعمم على الموظفين في جميع المناطق، تنفذ الأمانة استراتيجية وخطة عمل "للتسلسل" تحدد الأنشطة والمواعيد النهائية اللازمة لضمان الانتقال في الوقت المناسب وبصورة دقيقة من المشروعات إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة. وقد أتيحت لأصحاب المصلحة في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر "لوحة متابعة لرصد التسلسل" لرصد الانتقال من المشروعات إلى الخطط الاستراتيجية القطرية أو القطرية المؤقتة أو المؤقتة الانتقالية وإلى هيكل ميزانية الحافظة القطرية. وهذا يسمح لجهات التنسيق برصد الميزانية وحالة المخزونات في بلدانها ومناطقها، وكذلك على الصعيد العالمي.

22- ومن المتوقع أن يواصل نحو 15 مكتبا قطريا - تمثل 34 في المائة من برنامج عمل البرنامج - في تنفيذ المشروعات في إطار النظام الحالي لفترة من الزمن في عام 2018.⁽¹¹⁾ وحسب البلد المعني، فإن من شأن الوقت الإضافي أن يمكن الأمانة من تحسين نوعية البرامج ومعالجة المسائل المتعلقة بترحيل الموارد، وضمان توفر القدرة على إدارة العملية الانتقالية سواء على مستوى المقر أو المكاتب الإقليمية أو المكاتب القطرية. وستعمل هذه المكاتب القطرية على الانتقال إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة في موعد أقصاه يناير/كانون الثاني 2019.

23- ويبين الشكل 1 انتقال 68 مكتبا قطريا إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة بحلول يناير/كانون الثاني 2018 والإطار الزمني المتوقع لانتقال تلك المكاتب القطرية التي ستواصل تنفيذ الإطار الحالي خلال عام 2018 في إطار نهج التنفيذ الأكثر مرونة.

الشكل 1: عرض إرشادي لانتقال المكاتب القطرية إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة، 2017-2019



24- وتمشيا مع روح المرونة، سترصد الأمانة مدى ما قد تفرضه الاحتياجات المتغيرة من إبقاء لبلدان إضافية ضمن النظام الحالي أو انتقالها بسرعة أكبر إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة.

25- وإدراكا للشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء فيما يتعلق بعدد الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط المؤقتة التي ستقدم للموافقة عليها في دورات المجلس في عامي 2017 و2018، تعمل الأمانة مع المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية لتحديد النقاط التي يمكن تعديلها على الجدول الزمني لتقديم الخطط. وسيتم إطلاع المجلس على التغييرات المتوقعة في تعميم الخطط والخطط المؤقتة أثناء المشاورات غير الرسمية ودورات المجلس التنفيذي.

(10) لن تبدأ عمليات توزيع المساهمات المؤكدة بصورة مباشرة على الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة إلا بعد موافقة المجلس الرسمية. أما عمليات توزيع المساهمات على الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية فستبدأ في 1 يناير/كانون الثاني 2018.

(11) سوف تسري أحكام اللائحة العامة والنظام المالي المعمول بها حاليا على المكاتب القطرية التي تُنفذ مشروعات ضمن الإطار الحالي في عام 2018.

26- وفي الدورة السنوية لعام 2017، وافق المجلس على عملية للموافقة بالمراسلة على المشروعات التي قد تتطلب تنقيحات في الميزانية قبل الموافقة على الخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة المؤقتة أو الخطة المؤقتة الانتقالية والبدء فيها وتمديد فترة الخطة المؤقتة الانتقالية.⁽¹²⁾ وسيتم إبلاغ أعضاء المجلس عند نشر تنقيح الميزانية وستتاح لهم عشرة أيام عمل لإيصال تعليقاتهم إلى الأمانة.

التطورات الرئيسية الأخرى

التقيد بالمواعيد النهائية لتقديم الخطط وعملية إدخال تعليقات الدول الأعضاء

27- الأمانة ملتزمة بالإفاد الصارم لجميع المواعيد النهائية. وستتاح مشاريع وثائق الخطط والخطط المؤقتة قبل 12 أسبوعاً على الأقل من تقديمها للموافقة عليها؛ وسيكون لدى أعضاء المجلس 20 يوماً للتعليق عليها. ومن المتوخى اتباع الخطوات التالية في إدخال التعليقات:

- سيتقاسم الأعضاء تعليقاتهم مع أمانة المجلس التنفيذي عن طريق البريد الإلكتروني وستنشر التعليقات المجمع في المنطقة المحمية بكلمة سر على موقع المجلس على الإنترنت.
- ستناقش التعليقات مع الحكومات المعنية وأصحاب المصلحة، وستدمج، حسب الاقتضاء، في الوثائق النهائية.
- إذا كانت هناك أسئلة أو تعليقات ذات اهتمام واسع، ستقدم الأمانة الرد على أساس ثنائي وستطلع جميع الدول الأعضاء على ردها وعلى الأساس المنطقي لتنقيح صيغة الخطة أو الخطة المؤقتة أو للاحتفاظ بها.
- سيتم نشر الخطة أو الخطة المؤقتة المنقحة على المنطقة المحمية بكلمة سر على موقع المجلس على الإنترنت. وستنشر الوثيقة بصيغة المراجعة التي تبين التغييرات عن الصيغة السابقة. وستقرن الوثيقة المنقحة بمصفوفة تعرض التعليقات المستلمة وكيفية معالجتها. وستشرح الأمانة أي تغييرات جوهرية أدخلت على الخطة أو الخطة المؤقتة نتيجة للتعليقات الواردة.

28- وتجري حالياً مناقشات داخلية بشأن كيفية تيسير المناقشة وتحديد الوقت لنشر التغييرات المنبثقة عن التعليقات الواردة من خلال موقع المجلس على شبكة الإنترنت من أجل تحقيق أقصى قدر من الشفافية في العملية. وإذا كانت هناك نقاط خلاف بين الدول الأعضاء أو بين الدول الأعضاء والأمانة، يجوز لدولة عضو أن تطلب إجراء مشاورات غير رسمية بشأن الخطة أو الخطة المؤقتة ذات الصلة أو الوثيقة. وستنشر الوثائق النهائية للخطط والخطط المؤقتة باللغة الإنكليزية قبل ستة أسابيع على الأقل من انعقاد دورة المجلس التي ستقدم فيها تلك الوثائق للموافقة عليها.

اقتراح بخصوص عقد مشاورات حول المذكرات المفاهيمية

29- بالنسبة للخطط والخطط المؤقتة التي سينظر فيها في عامي 2018 و2019، تنظر الأمانة في عقد مشاورات غير رسمية بشأن مذكرات مفاهيمية تعدها المكاتب القطرية عن هذه الخطط والخطط المؤقتة لإعطاء الدول الأعضاء فرصة لتقديم تعليقاتها في وقت مبكر من إعداد وثائق الخطط والخطط المؤقتة.

30- وستبين المذكرات المفاهيمية السياق والغايات والأولويات القطرية التي سيعالجها البرنامج. وستحدد التوجه والتركيز العام لبرنامج عمل البلد، بما في ذلك النتائج الاستراتيجية والحصائل الاستراتيجية ومجالات التركيز والنواتج والأنشطة وما يرتبط بها من خطط للرصد والتقييم. وسيتم أيضاً تحديد ترتيبات التنفيذ، بما في ذلك تحليل احتياجات المستفيدين واستهدافهم، وقضايا سلسلة الإمداد، والشرائط، وتكاليف الحصائل، وتدبير الموارد.

(12) WFP/EB.A/2017/5-A/1.

31- وستوفر المشاورة غير الرسمية المقبلة بشأن الخطط الاستراتيجية القطرية، والمقرر عقدها في 4 أكتوبر/تشرين الأول 2017، فرصة لمناقشة فرادى الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة التي سينظر فيها في الدورة العادية الثانية لعام 2017، وكذلك لالتماس آراء المجلس بشأن نهج المشاورات المقترح، استنادا إلى المذكرات المفاهيمية. وتعترف الأمانة بقيمة المشاورات غير الرسمية في ضمان المشاركة الكاملة في وضع الخطط والخطط المؤقتة، وهي ملتزمة بعقد اجتماعات ثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك أثناء العملية. ومع ذلك، فإن أي تغيير في العملية الحالية لن يتم إلا بعد الدورة العادية الأولى للمجلس لعام 2018.

المواءمة مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (2017-2020)

32- تتماشى الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021) المعتمدة مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وتواصل الأمانة مساهمتها في مناقشات الاستعراض الشامل الحالي تحقيقا لفائدة منظومة الأمم المتحدة الأوسع، وهي تتابع التطورات المتعلقة بالخطط الاستراتيجية للوكالات الأخرى لضمان الاتساق في الالتزامات والأهداف والمصطلحات. وتماشيا مع المناقشات الجارية، تعمل الأمانة على تقييم الآثار المحتملة لهذه المناقشات على الخطة الاستراتيجية وخارطة الطريق المتكاملة، وعملية الاستعراض الشامل، وستقوم بإطلاع المجلس في المشاورات غير الرسمية القادمة، بما في ذلك المشاورة بشأن مستجدات الاستعراض الشامل والمقرر عقدها في 6 سبتمبر/أيلول 2017.

لجنة التخصيص الاستراتيجي للموارد

33- تستند حاليا عملية تحديد أولويات تخصيص الموارد المتعددة الأطراف لعمليات البرنامج، والتي تجريها لجنة التخصيص الاستراتيجي للموارد، إلى عملية متينة وتحليل قوي للمؤشرات الكمية والنوعية. وخلال جلسة الإحاطة بشأن خطة الإدارة لعام 2018 والمشاورتين غير الرسميتين اللتين عقدتا في مايو/أيار ويوليو/تموز بشأن بنود إدارة الموارد وخطة الإدارة لعام 2018، قدمت الأمانة لمحة عامة عن المؤشرات والنماذج الكمية والنوعية وأمثلة عن السبل التي تأخذ بها لجنة التخصيص الاستراتيجي للموارد لتقديم توصياتها المتعلقة بتخصيص الموارد المتعددة الأطراف لعمليات الإغاثة والتنمية.

34- وفي سبتمبر/أيلول 2017، سترس الأمانة، بدعم من مجموعة بوسطن الاستشارية، العمل المستقبلي للجنة التخصيص الاستراتيجي للموارد في ضوء تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة والتركيز المتزايد على التخطيط والنتائج والأداء. وبالإضافة إلى ذلك، سيستعين البرنامج بالدروس المستفادة من المشروعات التجريبية الممولة بالسلف الكلية والتي أجريت حتى الآن، بهدف تزويد المكاتب القطرية بقدر أكبر من إمكانية التنبؤ بالموارد وفي وقت أبكر.

35- وتدرك الأمانة أن الثقة بعملية تخصيص الموارد المتعددة الأطراف والإبلاغ اللاحق عنها تكتسب أهمية بالغة بالنسبة للمانحين، ولها دور حاسم في الحوار البناء مع المانحين لزيادة المبلغ الإجمالي للتمويل المتعدد الأطراف للعمليات.

ميزانيات حوافز المكاتب الإقليمية والاستجابات الإقليمية

36- تستدعي بعض الحالات والمبادرات التنسيق الاستراتيجي وتوفير الموارد والتشغيل على الصعيد الإقليمي. وستنفذ المبادرات الإقليمية من خلال فرادى الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية، مع إضافة حصائل استراتيجية للبرنامج أو تعزيزها حسب الاقتضاء. وستنفذ الحصائل الاستراتيجية للبرنامج وأنشطته المتصلة بالاستجابات الإقليمية من خلال فرادى الخطط الاستراتيجية القطرية وميزانيات الحوافز القطرية للبلدان المشاركة في الاستجابات الإقليمية. وستربط هذه الحصائل والأنشطة الاستراتيجية على مستوى المكاتب القطرية لتمكين الرصد والإبلاغ على المستوى الإقليمي والعالمي بشأن الأداء والموارد التي يتم حشدها من أجل الاستجابات الإقليمية.

37- وعرضت الأمانة التصورات التالية لتوجيه معالجة العمليات الإقليمية، والخدمات الإقليمية، والصناديق الاستثمارية. ويمكن أن ينطبق تصور واحد أو أكثر ضمن المكتب الإقليمي الواحد.

- التصور 1 – يتلقى المكتب الإقليمي الأموال ويديرها: سيستخدم هيكل ميزانية حافظة المكتب الإقليمي في جمع وإدارة المساهمات المؤكدة على مستوى المكتب الإقليمي بالإضافة إلى إدارة مخصصات المكتب الإقليمي من ميزانية دعم البرامج والإدارة. وستوجه الأموال إلى ميزانيات الحوافز القطرية الفردية على مستوى النشاط. وسيكون المكتب الإقليمي مسؤولاً عن الإدارة الشاملة للأموال الواردة مباشرة إلى ميزانية حافظة المكتب الإقليمي وعن الإبلاغ عنها.
- التصور 2 – يقوم المكتب القطري بتحويل الأموال إلى ميزانية حافظة المكتب الإقليمي للتعويض عن دعم التنفيذ: يتم تخصيص الأموال وتوجيهها في إطار ميزانية الحافظة القطرية لمكتب قطري واحد. وبحول المكتب القطري الأموال إلى ميزانية حافظة المكتب الإقليمي لتغطية تكاليف الدعم المتعلق بالتنفيذ ذي الصلة.
- التصور 3 – يعمل المكتب الإقليمي بوصفه الكيان المنسق للاستجابة الإقليمية: سيتم تحديد الحصائل والأنشطة الاستراتيجية للبرنامج والربط على مستوى المكتب القطري ضمن ميزانية الحافظة القطرية المقابلة. وسيتمتع المكتب القطري بالمسؤولية والاستقلال الكاملين في سياق تنفيذ الأنشطة ضمن الاستجابة الإقليمية. وستحول تكاليف الرقابة والتنسيق ذات الصلة إلى ميزانية حافظة المكتب الإقليمي.
- التصور 4 – يوجه المكتب الإقليمي التنفيذ إلى مكتب قطري أو إقليم غير تابع للبرنامج: سيستخدم هيكل ميزانيات حوافز المكاتب الإقليمية في جمع الأموال وإدارتها. وستكون المكاتب الإقليمية مسؤولة عن التنفيذ المباشر للتحويلات أو الخدمات وتوزيعها على البلدان أو المناطق التي لا يوجد فيها تمثيل للبرنامج.

- 38- وتمشيا مع هذه التصورات، تقوم الأمانة حاليا بتحديد متطلبات الأعمال والحلول المتعلقة بالعمليات الإقليمية وإدارة الأنشطة عبر الوطنية من جانب مكتب إقليمي أو مكتب قطري.
- 39- ومن الجدير بالملاحظة أن المكاتب القطرية المشاركة في استجابة البرنامج الإقليمية للأزمة السورية ستنتقل إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة بحلول يناير/كانون الثاني 2018. وفي الاستجابة الإقليمية لحوض بحيرة تشاد، سينتقل المكتبان القطريان للكاميرون ونيجيريا إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة في عام 2018، في حين أن المكتبين القطريين في النيجر وتشاد سيبقيان في إطار النظام الحالي القائم على المشروعات في عام 2018. وستظل هذه البلدان قادرة على استيعاب المساهمات الإقليمية والمتعددة السنوات.

المساهمة في خطط الاستجابة الإنسانية ومتطلبات النداءات الإنسانية

- 40- لدعم التخطيط الاستراتيجي الجماعي وتعبئة الموارد من أجل العمل الإنساني، وتيسير إبلاغ نظام التتبع المالي الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، سيحدد البرنامج الأنشطة والمساهمات المتوائمة مع خطط الاستجابة الإنسانية والنداءات الإنسانية. وسيجري تتبع الأنشطة ذات الصلة من خلال الإطار المنطقي لأداة رصد وتقييم المكاتب القطرية (كومييت) وسوف تُدرج في نهاية المطاف في البوابة الإلكترونية.
- 41- وتعكف الأمانة حاليا على رسم خرائط المساهمات المقدمة لخطط الاستجابة الإنسانية والنداءات الإنسانية من أجل ضمان قدرتها على إبلاغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

نظم أخرى قيد التطوير

- 42- لتلبية احتياجات خارطة الطريق المتكاملة، يجري تحديث جميع النظم المؤسسية بحيث تعكس الهيكل المالي والبرامجي الجديد. وهذه فرصة لإدماج النظم المؤسسية للبرنامج على نحو كامل (مثل نظام وينجز، وكومييت، وأداة تخطيط الميزانية)، ودعم تجميع مستودع البيانات الافتراضية. وسوف تستفيد أدوات الإبلاغ لدى البرنامج، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بخطط إدارة العمليات القطرية والبوابة الإلكترونية الخارجية، من هذا المستودع لدعم إنشاء التقارير المخصصة واتخاذ القرارات القائمة على البيانات.

43- وستوفر أداة تخطيط الميزانية للبرنامج تطبيقاً للتخطيط المؤسسي يعمل بمثابة مستودع مركزي لبيانات الميزنة والتخطيط، مما يتيح اتساق الجودة والمراقبة المالية. وستدمج الأداة بالكامل في التطبيقات الحالية، وتتفاعل مع نظامي وينجز وكوميت لضمان الاتساق بين المصادر المختلفة. وستعمل أداة تخطيط الميزانية على تبسيط وأتمتة مختلف قواعد بيانات التخطيط في حل واحد؛ وعلى تحديث وتبسيط عملية الميزنة؛ وتيسير التعاون فيما بين المخططين الماليين والتشغيليين. وستمكن هذه الأداة أيضاً من إعداد الميزانيات المواعمة بين تخصيص الموارد والنتائج والحصائل الاستراتيجية في البرنامج بأسرها. وستتمكن المكاتب القطرية التي تستخدم الأداة من القيام بما يلي:

- إعداد الميزانيات القائمة على الاحتياجات، بما في ذلك التنقيحات اللازمة، التي تعكس الاحتياجات الإجمالية المقدرة في بلد ما وجميع تكاليف تقديم المساعدة المطلوبة؛
- إعداد خطط التنفيذ ذات الصلة استناداً إلى الخطة القائمة على الاحتياجات مع مراعاة الموارد المتاحة والمتوقعة؛
- إنتاج بيانات عن النقص في خطوط الإمداد وفجوات التمويل ذات الصلة لفترة معينة؛
- رصد عمليات مراجعة الميزانية والموافقة عليها لكل من الميزانيات الأصلية والتنقيحات اللاحقة؛
- تقديم تقارير موحدة عن الميزانيات وتوقعات التمويل كمدخلات لتقارير الإدارة.

44- ومن المتوقع أن تكون الأداة جاهزة لتعميمها على المكاتب القطرية في النصف الأول من عام 2018.

45- وتلتزم الأمانة بإطلاق بوابة إلكترونية بحلول الربع الثاني من عام 2018، مما سيتيح للدول الأعضاء إمكانية الوصول إلى التفاصيل على مستوى الأنشطة بالنسبة للبلدان العاملة بموجب إطار خارطة الطريق المتكاملة، فضلاً عن القدرة على إنشاء التقارير. وكما ذكر سابقاً، فإن المعلومات المجمعة في عملية التخطيط السنوية، بما في ذلك خطط إدارة العمليات القطرية، ستستخدم كأساس للبيانات في البوابة الإلكترونية. وسيضمن ذلك معلومات محدثة عن المتغيرات الهامة في الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، وعن طرائق المساعدة. وبالإضافة إلى ذلك، من المقرر أن يتم تحديث البوابة الإلكترونية بصورة دورية بإضافة معلومات عن النفقات والنواتج المحققة.

الدروس المستفادة

46- تواصل الأمانة بانتظام جمع الدروس المستفادة من خبرة بلدان الموجتين 1-ألف و1-باء، من خلال بعثات الدعم وحلقات العمل الإقليمية والتبادلات المنتظمة بين أفرقة خارطة الطريق المتكاملة في المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية، بشأن التحديات وأفضل الممارسات. وخلال الاجتماعات عن بُعد والمقابلات والاجتماعات المنتظمة، يقدم المديرون القطريون ونواب المديرين الإقليميين ردود فعل صريحة بشأن ما ينجح في التنفيذ وما يمكن تحسينه ولا سيما فيما يتعلق بتبسيط هيكل ميزانية الحافظة القطرية وعملية التخطيط السنوية؛ وتعزيز إدارة الأداء؛ وتبسيط ترحيل الموارد.

عملية الاستعراض الاستراتيجي

47- يتمثل أحد الدروس المستفادة من أكثر من 40 بلداً أنجزت أو شرعت في الاستعراضات الاستراتيجية الوطنية بشأن القضاء على الجوع، في أن كل استعراض من هذا القبيل يجب أن يعكس الظروف الخاصة بكل بلد. وعلى الرغم من الاختصاصات العامة التي تهدف إلى وضع مخطط عام، فإن تقارير الاستعراض الاستراتيجي تتراوح بين كونها تفصيلية وأكاديمية إلى كونها رفيعة المستوى واستراتيجية. ويجب تحديد شكل المنتج النهائي – وبالقدر نفسه من الأهمية، تحديد العملية المؤدية إليه – لكل سياق على أساس ما سيكون له أكبر أثر على الجوع مع توليده الزخم السياسي الوطني المطلوب. وقد ساعدت التوجيهات الصادرة عن منظم الاجتماعات الرئيسي على التوصل إلى أكثر البارامترات ملاءمة لتحديد ذلك.

48- وأفادت بعض البلدان بأن لإنشاء مجلس استشاري فائدته الكبيرة في توجيه عملية الاستعراض الاستراتيجي، فهو يوفر الإشراف التقني ويساعد على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإجراءات ذات الأولوية. وتتمثل أفضل الممارسات في تجاوز إشراك

الوزارات التنفيذية والخبراء الموضوعيين وإدراج الكيانات المعنية بالتخطيط من قبيل وزارات المالية، التي تشارك في قرارات الميزانية المتعلقة بالخطط الوطنية المحددة للتكاليف لمكافحة الجوع. وأبلغت البلدان أيضا بشكل إيجابي عن نهج "المجتمع بأسره" الذي يمتد أفقيا عبر القطاعات ورأسيا من المستوى الوطني إلى المستوى دون الوطني والذي يشجع مجموعة من أصحاب المصلحة على ربط خططهم وبرامجهم بنتائج الاستعراض الاستراتيجي. وقد ساعدت المشاورات دون الوطنية على تحقيق قدر أكبر من المشاركة على الصعيد المجتمعي ودراسة جدوى تنفيذ الإجراءات المقترحة ذات الأولوية.

49- وتعد مزامنة الاستعراضات الاستراتيجية مع دورات التخطيط الوطنية الأخرى أمرا بالغ الأهمية ولكنه يشكل تحديا. فهو يتطلب تحليلا دقيقا لسبل تموضع وتوقيت الاستعراض الاستراتيجي من أجل تعظيم مساهمته في خطط التنمية الوطنية وخطط منظومة الأمم المتحدة أو الاستعراضات الوطنية الطوعية - وكل ذلك من أجل تيسير الإجراءات ذات الأولوية للتعبيل بالتقدم نحو القضاء على الجوع. وفي البلدان التي يكون فيها التنبؤ الوطني لأهداف التنمية المستدامة في مراحله الأولى أو غير موجود، ينظر إلى الاستعراض الاستراتيجي للجوع على أنه نموذج مفيد تستند إليه الاستعراضات الوطنية ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة الأخرى. وعندما تضع البلدان نهجا بديلة لتبني الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، فإن البرنامج سيسهم في العملية الوطنية القائمة بدلا من دعم استعراض متنافس.

50- وتواصل الأمانة تشجيع المشاركة الكاملة والشاملة لأصحاب المصلحة - بما في ذلك القطاع الخاص والمصارف الإنمائية - في جميع مراحل عملية الاستعراض الاستراتيجي. وقد لاحظت المكاتب القطرية في الموجة 1-ألف أن الاستعراضات الاستراتيجية توفر أساسا منطقيا قويا للتدخلات التي يقوم بها البرنامج وتشجع الشراكات الجديدة من خلال تعزيز العمل مع الوزارات الحكومية وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتتوقع هذه المكاتب أن تكون فوائد عملية الاستعراض الاستراتيجي أكثر وضوحا في السنتين الثانية والثالثة من التنفيذ.

إطار التخطيط الاستراتيجي القطري

51- يثير انخراط عدد كبير من أصحاب المصلحة في عملية الاستعراض الاستراتيجي وفي وضع الخطة الاستراتيجية القطرية توقعات وآراء متباينة بشأن دور البرنامج في البلد المعني. وقد ساعد تركيز الاستعراض الاستراتيجي على بناء الأدلة المتعلقة بمقولة قيمة البرنامج استنادا إلى التوصيات والأهداف الجماعية، على وضع رؤية وفهم مشتركين بين الشركاء لحافظة البرنامج المستقبلية. فالحكومات ترحب بفرصة مواءمة عمل البرنامج مع الخطط الوطنية. كما أن الخطط الاستراتيجية القطرية تيسر إقامة شراكات أكثر فعالية مع الحكومات وتعزز نقل القدرات، مما يساعد زيادة تركيز البرنامج على استراتيجيات الخروج.

52- وأعربت المكاتب القطرية المشاركة في الموجة 1-ألف عن رأي مفاده أن تمديد فترة إطار الخطط الاستراتيجية القطرية ينطوي على إمكانية توسيع قاعدة المانحين ويدعم مناقشات التمويل المتعدد السنوات ويقيم شراكات أطول أجلا ويتعهد التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

53- وتواصل الأمانة تجميع ردود الفعل من المجلس والمكاتب القطرية بشأن هيكل ومحتوى الخطط الاستراتيجية القطرية. وقد مكنت التوجيهات المحدثة الموجهة إلى المكاتب القطرية من تحسين تضمين الخطط الاستراتيجية القطرية عناصر الاستعراض الاستراتيجي للجوع، والمعلومات المتصلة بالشراكات، والمساهمات في أهداف التنمية المستدامة الأخرى، والرصد والتقييم، واستراتيجيات الانتقال والخروج.

هيكل ميزانية الحافظة القطرية

54- أعربت المكاتب القطرية المشاركة في الموجة 1-ألف عن تقديرها لهيكل التكاليف الجديد ولخط الرؤية الواضح الممتد من الاستراتيجية والتخطيط وتدابير الموارد إلى النتائج، فذلك يزيد من الشفافية على مستوى النشاط. وأوصت هذه المكاتب بإصدار توجيهات إضافية لضمان زيادة المرونة إلى أقصى حد. كما يوصي بتبسيط نموذج ميزانية الحافظة القطرية وبأن تشرك المكاتب القطرية وحدات متعددة الوظائف في مرحلة مبكرة في إعداد ميزانية الحافظة القطرية. وأبرزت المكاتب القطرية التي لديها

ميزانيات حوافظ قطرية تجريبية أهمية تحقيق التوازن بين تخفيض عدد الأنشطة من أجل تحسين إدارة الميزانية وحصول الحافظة على مجموعة مناسبة من الأنشطة.

- 55- واستجابة لطلبات التبسيط، تقوم الأمانة بتقييم هيكل ميزانية الحافظة القطرية وعملياتها. ويمكن أن تشمل التغييرات الهامة تقديم خطة مفصلة قائمة على الاحتياجات لمدة عامين فقط؛ وتبسيط عناصر التخطيط وبنود الالتزام بالنفقات؛ وتبسيط التسلسل الهرمي لإدارة الأموال. ومن المتوقع أن يؤدي تعميم أداة تخطيط الميزانية إلى تبسيط العديد من العمليات الحالية.
- 56- وبغية الاستفادة بشكل أفضل من خط الرؤية المضاعف في ميزانية الحافظة القطرية ودعم اتخاذ القرارات المستنيرة، طلبت المكاتب القطرية إعداد أدوات وتقارير أكثر تطوراً. وفي يونيو/حزيران 2017، تم إطلاق منصة داخلية لتقديم التقارير عن التقدم المحرز في التنفيذ ودعم إدارة الموارد المالية على الصعيد القطري ومستوى الأنشطة. وستتم إضافة تقارير جديدة بمجرد توفرها.
- 57- كما أبلغت الدول الأعضاء وبعض المكاتب القطرية عن انعدام الاتساق فيما يتعلق بتعزيز القدرات في هيكل ميزانية الحافظة القطرية. وتعمل الأمانة على تعزيز التوجيهات المتعلقة بتعزيز القدرات، فهذا التعزيز يعتبر إحدى طرائق التحويل في إطار هدف التنمية المستدامة 2 وأحد الأنشطة ضمن هدف التنمية المستدامة 17.

إطار النتائج المؤسسية

- 58- دخل إطار النتائج المؤسسية، الذي وافق عليه المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2016، حيز النفاذ في 1 يناير/كانون الثاني 2017. وفيما يتعلق بالعناصر البرمجية في هذا الإطار، صدرت مواد إرشادية في فبراير/شباط 2017 بشأن المؤشرات وتصميم الأطر المنطقية وخطط الاستعراض والتقييم ضمن الإطار. وشارك مستشارو الرصد الإقليميون في تدريب المدربين على الإطار، ويجري حالياً تعميم التدريب على المستوى القطري. وقد استخدم البرنامج حتى الآن إطار النتائج المؤسسية لتصميم الأطر المنطقية للخطط الاستراتيجية القطرية في جميع البلدان الأربعة عشر في الموجتين 1-ألف و1-باء وفي الخطط المؤقتة الانتقالية وفي الأطر المنطقية للموجة 2.
- 59- وفي فبراير/شباط ويونيو/حزيران 2017، عقدت اجتماعات حول الدروس المستفادة بشأن إطار النتائج المؤسسية مع المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية وشعب المقر. ولمعالجة المسائل التي تمخضت عنها هذه الاجتماعات، تم تشكيل ثلاثة أفرقة عاملة رفيعة المستوى تضم ممثلين عن المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر.
- 60- ويركز الفريق العامل الأول على ضمان أن يكون البرنامج في وضع جيد في البيئة المشتركة بين الوكالات وأن هناك صلات قوية بين عمل البرنامج وأهداف التنمية المستدامة مع التركيز على الهدف 2 منها. وسيتتبع الفريق العامل الثاني مساهمة البرنامج في أهداف التنمية المستدامة بخلاف الهدفين 2 و17، وسيعمل على تحديد عمليات تتبع تلك المساهمات على المستوى القطري، بما في ذلك من خلال الرصد والإبلاغ. ويتناول الفريق العامل الثالث المسائل المتعلقة بالهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة وإمكانيات البرنامج في مجال قياس قدرات تعزيز القدرات ودراسة المؤشرات البديلة عند الاقتضاء.
- 61- وفيما يتعلق بعناصر إدارة الأداء في إطار النتائج المؤسسية، أدرجت مؤشرات مختارة للأداء التنظيمي في خطة الإدارة (2018-2021) المقترحة، التي عرضت على المجلس في المشاورة غير الرسمية المعقودة في 13 يوليو/تموز 2017. ويجري اختبار المؤشرات في أنشطة تخطيط الأداء السنوي لعام 2017.

إدراج الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة للسودان في الموجة 1-باء

- 62- أدرجت الأمانة السودانية في الموجة 1-باء لضمان اكتساب الخبرة من عملية معقدة رئيسية خلال المرحلة التجريبية. وقد بدأ التنفيذ الفعلي للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة للسودان اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2017 وبدأت عمليات التوزيع في إطار هذا الخطة في أغسطس/آب. ويقدم المقر والمكتب الإقليمي الدعم من خلال حلقات العمل والدورات التدريبية والاجتماعات عن

بُعد الأسبوعية لضمان الانتقال السلس أثناء تنفيذ الخطة في بيئة معقدة؛ والتعلم من الخبرة؛ والتوضيح السريع للدروس المستفادة لصالح البرنامج.

63- وخلص المكتب القطري للسودان، بالتشاور مع الحكومة، إلى أن نهج الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة سيدعم التحولات البرمجية الهامة التي يمكن تنفيذها، مع إتاحة وقت إضافي لإجراء استعراض استراتيجي وطني من أجل القضاء على الجوع ووضع خطة استراتيجية قطرية قوية. وقد أعدت خطة السودان القطرية المؤقتة بالتشاور مع فريق الأمم المتحدة القطري لضمان اتساق النتائج الاستراتيجية المخطط لها مع عمل شركاء الأمم المتحدة والشركاء غير الحكوميين. وتراعي الخطة المؤقتة الاستراتيجية القومية الحكومية (2007-2031)⁽¹³⁾ والسياسات الداعمة واستراتيجية الاستجابة الإنسانية المتعددة السنوات 2017-2019. وكانت المشاورات مع الشركاء جزءاً لا يتجزأ من إعادة تموضع البرنامج في البلد.

64- ويتوقع المكتب القطري للسودان أن يكون حجم المعاملات عبر مكاتبه الفرعية السبعة عشر المتصلة بميزانية الحافظة القطرية كبيراً. وتنتظر الأمانة في سبل زيادة المرونة والفعالية والكفاءة في إدارة الأموال والسلع ضمن ميزانية الحافظة القطرية.

65- ويختبر السودان حالياً نهجاً مزدوجاً إزاء المرحلة الانتقالية ينطوي على تنفيذ عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش (التي تم تمديد فترتها) بالتوازي مع الخطة المؤقتة. وهناك مسائل عملية ترتبط بهيكل التشغيل هذا، بما في ذلك تكرار الاتفاقات الميدانية وإدارة الميزانية والأطر المنطقية لأداة رصد وتقييم المكاتب القطرية (كوميت) والإبلاغ من خلالها، وتسوية النفقات حسب السلع والأنشطة، والحاجة إلى آليات قوية للرقابة المالية. ويمكن للدروس المستفادة من هذا النهج أن تسمح لعدد محدود من المكاتب القطرية بتنفيذ نهج مزدوج لفترة قصيرة للتخفيف من المشاكل المحتملة المتعلقة بنقل الموارد.

مجالات التركيز

66- خلال المراحل المبكرة من إعداد إطار خارطة الطريق المتكاملة، أدركت الأمانة أن الهيكل المؤسسي الجديد يجب أن يدعم قدرة الشركاء على الالتزام بالأموال، وأن يقدم لهم ضمانات بأن التمويل سيوزع بشكل ملائم في سياقات مختلفة وفقاً لمتطلباتهم التشريعية أو السياسية. وتحقيقاً لهذه الغاية، قررت الأمانة أن الحصائل الاستراتيجية ينبغي أن تصاغ بعناصر موحدة ومتسقة.

67- وترتبط كل حصيلة استراتيجية بنتيجة استراتيجية واحدة ولها مجال تركيز رئيسي واحد (أي الاستجابة للأزمات، أو بناء القدرة على الصمود، أو الأسباب الجذرية). وتلاحظ الأمانة أن هذا النوع من التصنيف ينطوي على إمكانية زيادة التخصيص المحدد وأن يجزئ التمويل المقدم للمكاتب القطرية، وهو ما أكدته بعض المكاتب القطرية.

68- وبغض النظر عن ذلك، تشير تعليقات الدول الأعضاء والجهات المانحة بشأن تطبيق مجالات التركيز في بلدان الموجتين 1-ألف و1-باء إلى أن هذه المنهجية قابلة للتطبيق لدعم قدرة المانحين على الالتزام بالأموال. وأبرزت الدروس المستفادة أهمية تطبيق توجيهات صارمة لصياغة الحصائل الاستراتيجية لضمان الاتساق والاكتمال في البرامج وتعزيز إبراز تعبئة الموارد. وقد ذكرت المكاتب القطرية من كلتا الموجتين 1-ألف و1-باء أنه ينبغي إشراك أصحاب المصلحة، قدر المستطاع، في صياغة الحصائل الاستراتيجية والارتباط بمجالات التركيز من أجل تعزيز الشراكات وتحقيق أقصى قدر من فرص التمويل.

69- وإضافة لذلك، ستستخدم مجالات التركيز على التصدي للأزمات وعلى الأسباب الجذرية في تيسير تطبيق الأحكام ذات الصلة من اللائحة العامة والنظام المالي للبرنامج على النحو التالي:

◀ ستحدد الحصائل الاستراتيجية التي وضعت استجابة لحالات الطوارئ، بشكل صريح، نوع الصدمة التي تستدعي الاستجابة، وسترتبط بمجال تركيز للاستجابة للأزمات. وسيساعد ذلك على تحديد الحصائل الاستراتيجية وتنقيحات الميزانية التي ستقدم للموافقة عليها إلى المدير التنفيذي، وعند الاقتضاء إلى المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة. وتتضمن الفقرة 129 عرضاً لعملية زيادة رقابة المجلس على تنقيحات الميزانية المتعلقة بالاستجابة للأزمات.

(13) الأمانة العامة للمجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي في السودان. 2007. الاستراتيجية القومية ربع القرنية (2007-2031).

« ستيسر الحصائل الاستراتيجية المحددة في مجال التركيز على الأسباب الجذرية تطبيق المادة العاشرة-8 من اللائحة العامة التي تشير إلى ضرورة جعل ميزانيات أنشطة التنمية في الميزانية متسقة مع الموارد المتاحة المقدر.

70- ومن الجدير بالذكر أن ميزنة الحصائل الاستراتيجية المتعلقة بمجالى التركيز المتعلقين بالاستجابة للأزمات وبناء القدرة على الصمود ستستند إلى تقديرات الاحتياجات.

خفض التخصيص المحدد

71- تقوم الأمانة بجمع بيانات كمية ونوعية يستند إليها تحليل مستوى تخصيص المحدد للموارد المرصودة للمكاتب القطرية في الموجتين I-ألف و I-باء.

72- وفي حين أنه من السابق لأوانه تقييم اتجاهات التمويل أو استخلاص النتائج، يواصل البرنامج العمل مع الشركاء لتشجيع مزيد من مرونة التمويل وزيادة القدرة على التنبؤ به. وتعرب الأمانة عن تقديرها لاستعداد الجهات المانحة المتعددة الأطراف لعرض فوائد التمويل المتعدد الأطراف على المانحين الآخرين. كما تطلب من أعضاء المجلس الذين هم على دراية بعملية التخطيط القطري الاستراتيجى تشجيع حكوماتهم على خفض التخصيص المحدد كلما أمكن ذلك.

73- وتعكف الأمانة أيضا على تعزيز التوجيهات للموظفين، وتشجيعهم على العمل مع المانحين على مستوى أكثر استراتيجية، وتقديم نهج الخطط الاستراتيجية القطرية كرد شامل موجه للقضاء على الجوع. وسيساعد ذلك على ضمان ألا يقصر البرنامج مناقشاته على أنشطة محددة.

74- وبالنظر إلى أن تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة يعزز قدرة البرنامج على تتبع الموارد بشفافية، بدءا من الاستراتيجية والتخطيط والميزنة والتنفيذ إلى إعداد تقارير الأداء، ستواصل الأمانة جهودها للتدليل على الصلات بين تدبير الموارد وتحقيق النتائج وتوفير القيمة مقابل المال. وفيما يتعلق بالتعريف بآثار المساعدة التي يقدمها البرنامج، فإن الأمانة على ثقة من أنها ستجمع بمرور الوقت الأدلة اللازمة لتيسير خفض التخصيص المحدد.

ترحيل الموارد إلى ميزانيات الحوافظ القطرية الجديدة

75- ينطوي ترحيل الموارد على نقل الموارد أو إعادة تخصيصها من المشروعات التي ستغلق إلى الإطار الجديد للخطط الاستراتيجية القطرية وميزانيات الحوافظ القطرية، مما ييسر توافر الموارد في بداية تنفيذ الخطة لضمان استمرارية الأعمال. ويتم تحويل الموارد أو إعادة تخصيصها بما يتماشى مع القصد الأصلي للمساهمة وبالتشاور مع الجهة المانحة عند الضرورة. وتقضى الإجراءات الحالية لإغلاق المشروعات إغلاق جميع الالتزامات غير المسددة أو نقلها إلى المشروعات الجديدة قبل إغلاق المشروعات القائمة ماليا، وإكمال التقرير المالي النهائي، وإجراء النقل النهائي للموارد.

76- وقد كان ترحيل الموارد يمثل تحديا للمكاتب القطرية المشاركة في الموجة I-ألف. ويظهر تحليل لمعاملات المنح الخاصة بتلك الموجة أن 58 في المائة من هذه المعاملات كانت لتحويلات غذائية نقل عن 20 طنا متريا، و30 في المائة لأرصدة نقل عن 100 000 دولار أمريكي. وعلى الرغم من صغر حجمها وقيمتها النقدية، فإن ارتفاع عدد هذه المعاملات جعل عملية الترحيل مرهقة. وطلب إلى المكاتب القطرية أن تقلل إلى أدنى حد من الأرصدة الصغيرة قبل إغلاق المشروع بغية تيسير عملية ترحيل الموارد. وقد أظهرت الموجة I-باء تحسنا في هذا المجال.

77- ونظرا للعدد الكبير من المكاتب القطرية التي ستنتقل إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة وستدخل التنفيذ الفعلي في يناير/كانون الثاني 2018، وضعت الأمانة استراتيجية لترحيل الموارد لتيسير عملية انتقال أكثر سلاسة. وتشمل العناصر الرئيسية لاستراتيجية ترحيل الموارد ما يلي:

- ◀ "الإفراج المبكر" عن الخطط الاستراتيجية القطرية، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية، وذلك من أجل تمكين التثبيت المباشر للمساهمات بدلا من ترحيل الموارد؛⁽¹⁴⁾
- ◀ بدء ترحيل المساهمات المقدرة في سبتمبر/أيلول أو أكتوبر/تشرين الأول من أجل تيسير إجراء مشاورات مبكرة مع المانحين حسب الاقتضاء؛
- ◀ إيجاد أدوات لتسهيل عملية الترحيل؛
- ◀ تصفية أرصدة المشروعات ابتداء من الربع الثالث.

78- وسوف يتم "الإفراج المبكر" عن ميزانيات الخطط والخطط المؤقتة والخطط المؤقتة الانتقالية في نظام وينجز على أساس مرحلي على مدار الربع الثالث من عام 2017. وسيساعد ذلك على إدارة وسير العمل بالنسبة للبرنامج ولبعض المانحين. ومن أجل ضمان استمرارية الأعمال وتقليل عدد المعاملات التي سيتم ترحيلها، سيتم تأكيد المساهمات مباشرة للخطط الاستراتيجية القطرية كلما أمكن ذلك. وعند مناقشة المساهمات الجديدة، بما في ذلك المساهمات الموجهة إلى المشروعات الجارية، سيتم النظر في ترحيل الأموال إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة. وقد أفاد المكتب القطري للسودان، على سبيل المثال، بأن "الإفراج المبكر" عن ميزانية الحافظة القطرية حقق نجاحا بالغا، مما سمح بتسجيل مساهمات جديدة وبدء عملية الشراء قبل شهرين من تاريخ بدء الخطة المؤقتة.

79- وتقوم المكاتب القطرية حاليا بتحديد المساهمات التي يمكن نقلها جزئيا أو كليا إلى إطار الخطط الاستراتيجية القطرية في وقت مبكر من عملية الترحيل، والمساهمات التي ستنتف في الأشهر الأخيرة من المشروعات الجارية. وعندما يتم تأكيد الموارد لهيكل الخطة الاستراتيجية القطرية، يمكن أن يجري الترحيل بحيث يمكن إجراء معاملات الشراء بموجب الخطة الاستراتيجية القطرية. وهذا يسهل عملية ترحيل الموارد مع ضمان استمرارية الأعمال عن طريق إتاحة الموارد من اليوم الأول من العمليات.

80- ويجري العمل على إنشاء عدد من الأدوات لجمع وتتبع بيانات ترحيل الموارد على نحو أكثر فعالية، وتيسير تجهيز ورصد التقدم المحرز. وسيُربط رسم خارطة المساهمة، الذي ينتبع الموارد التي يجب ترحيلها إلى المكونات، بالتقارير الموحدة لتسهيل الدقة وتصفية البيانات مع توفير معلومات عملية الترحيل في الوقت الفعلي. وسيُتبع نظام الرصد مؤشرات ترحيل الموارد وإفقال المشروعات، بما في ذلك أرصدة المشروعات والمنح، والكميات الطنية المطلوب نقلها، وبنود الالتزامات المفتوحة.

81- وتعكف المكاتب القطرية على وضع خطط ترحيل الموارد وخطط إفقال المشروعات وتعيين جهات تنسيق معنية بترحيل الموارد وتشكيل لجان متعددة الوظائف لدعم عملية الترحيل وإغلاق المشروعات. وستقوم المكاتب الإقليمية بمواءمة هيكل جهات التنسيق واللجان المتعددة الوظائف وستوفر خط الدعم الأول للمكاتب القطرية طوال العملية.

عملية التخطيط السنوية وخطط إدارة العمليات القطرية

82- يمكن تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة البرنامج من استعراض عملياته التخطيطية الحالية المجزأة، بهدف الحد من التكرار الذي تواجهه المكاتب القطرية حاليا، وفي الوقت نفسه مضاعفة الاتساق والروابط بين نواتج التخطيط. كما التزمت الأمانة بتزويد الدول الأعضاء بالمعلومات التكميلية المطلوبة لتلبية متطلبات الحوكمة والرقابة وتسهيل اتخاذ قرارات التمويل، وذلك عن طريق البوابة الإلكترونية. وإلى أن يتم تشغيل البوابة الإلكترونية في الربع الثاني من عام 2018، يتم تقديم هذه المعلومات من خلال وثيقة خطة إدارة العمليات القطرية، وهي تشمل ما يلي:

- (1) خطة رؤية يمتد من الأهداف الاستراتيجية للبرنامج إلى الأنشطة؛

(14) لن تبدأ عمليات توزيع المساهمات المؤكدة بصورة مباشرة على الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة إلا بعد موافقة المجلس الرسمية. أما عمليات توزيع المساهمات على الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية فستبدأ في 1 يناير/كانون الثاني 2018.

- 2) لمحة عامة عن المستفيدين، مصنفة حسب الفئة العمرية والوضع القانوني (على سبيل المثال، المشردون داخليا، واللاجئون، وما إلى ذلك)؛
- 3) المستفيدون حسب الحصائل الاستراتيجية، والأنشطة، وفئة المستفيدين، وطريقة التحويل، مصنفة حسب نوع الجنس؛
- 4) لمحة عامة عن كيفية الربط بين الموارد والنتائج، بما في ذلك ميزانيات الحصائل الاستراتيجية موزعة حسب الأنشطة والنتائج المقررة (غايات النتائج)؛
- 5) طريقة التحويل حسب الحصيلة الاستراتيجية والنشاط؛
- 6) لمحة عامة عن اختيار الطريقة والأساس المنطقي لذلك؛
- 7) الحصص الغذائية أو التحويلات موزعة حسب النشاط لكل حصيلة استراتيجية ونشاط.

- 83- وقد أعدت المكاتب القطرية الأربعة عشر المشاركة في الموجتين 1-ألف و1-باء الصيغ الأولى من خطط إدارة عملياتها القطرية التي تم عرضها على الدول الأعضاء كتكملة لوثائق الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة. وقد شددت الدروس المستفادة من الموجتين 1-ألف و1-باء على أهمية جمع معلومات أكثر فائدة، وأتمتة تجميع البيانات، وتبسيط العملية، وتحسين وتبسيط وثيقة خطة إدارة العمليات القطرية من حيث نموذجها وهيكلها.
- 84- ويجري العمل حاليا على أتمتة تجميع بيانات خطط إدارة العمليات القطرية من النظم المؤسسية. ومن المتوقع تجهيز أغلبية معلومات خطط إدارة العمليات آليا ومن ثم تجميعها كتكملة، لأغراض الاطلاع، بالنسبة للخطط والخطط المؤقتة المقدمة للموافقة عليها في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام 2017، ولخطط إدارة العمليات القطرية للسنة الثانية من الموجتين 1-ألف و1-باء. وسيستمر العمل في تحسين المحتوى والعملية إلى أقصى حد ممكن حتى عام 2018. ومن المتوقع أن توفر بيانات خطط إدارة العمليات أساسا للبيانات التي ستُدرج في البوابة الإلكترونية.

الشراكات

- 85- يمثل الانتقال من نهج المشروعات الفردية إلى برنامج متكامل، والتحول من تمويل المشروعات إلى تمويل النتائج، وتدبير الموارد على مستوى الحصائل، عملية جوهرية تتطلب مشاركة كبيرة من الشركاء. ويستدعي وضع الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة وضع البرنامج كشريك استراتيجي طويل الأجل يدعم الإنجاز الوطني لأهداف التنمية المستدامة. وقد أبرز التعلم من عملية الخطط الاستراتيجية التجريبية القطرية أهمية انخراط الشركاء منذ البداية خلال تصميم خطط الاستراتيجية القطرية وتنفيذها.
- 86- وتشجع الأمانة المكاتب القطرية على إعداد خطط عمل داخلية للشراكات تحدد أولوياتها واستراتيجياتها المتعلقة بالشراكة. ويوفر نموذج خطة عمل الشراكة هيكلًا بسيطًا يمكن من خلاله للمكاتب القطرية أن تصف سبل عملها مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية الدولية، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام، والجهات المانحة التقليدية والجديدة، بشأن الأهداف الاستراتيجية المشتركة. وتجري مقارنة النتائج الاستراتيجية مع الشراكات القائمة والمحتملة ومصادر التمويل إلى جانب الإجراءات (من قبيل الاتصالات والدعوة) اللازمة لدعم انخراط الشركاء، والمواءمة الاستراتيجية، وتعبئة الموارد.
- 87- وفي حين تشجّع المكاتب القطرية على وضع خطط عمل للشراكة باستخدام النموذج الحالي لأغراض استخدامها الداخلي، فإن خطط العمل هذه ليست إلزامية، وهي بالتالي غير مدرجة في الوثائق الرسمية للحكومة.
- 88- وفي محاولة لتعزيز المهارات المتعلقة بانخراط الشركاء على مستوى المكاتب القطرية، عقدت حلقات عمل للشراكة ركزت على طرق جديدة لتحديد الشركاء وانخراطهم والمواءمة في جميع الأقاليم، فيما عدا إقليم واحد، منذ يناير/كانون الثاني 2017. وقد هدفت حلقات العمل هذه إلى إطلاع المكاتب القطرية المعنية على التوجهات المؤسسية المتعلقة بانخراط الشركاء، والدعوة،

وتعبئة الموارد وتوفير الأدوات والموارد والتقنيات وتنمية المهارات من أجل انخراط الشركاء في جميع مراحل التخطيط والصياغة والتنفيذ.

89- وتتخذ الأمانة أيضا خطوات لزيادة المعارف المتعلقة بتعبئة الموارد من أجل الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة. وقد أطلقت دورة للتعليم الإلكتروني في الربع الثاني تستهدف جهات التنسيق في المكاتب القطرية. وتهدف الدورة إلى تزويد الموظفين بالأدوات اللازمة لوضع استراتيجية لتعبئة الموارد، والسعي إلى الحصول على فرص موارد جديدة، وتحسين توضيح ما يحققه البرنامج من قيمة.

التأهب التنظيمي

90- يتواصل تقديم الدعم للمكاتب القطرية في مجال التأهب التنظيمي. وقد وجدت الأمانة أن التواصل المفتوح والمنتظم من خلال وسائط متعددة (مثل النشرات الإخبارية، والفضاء على الإنترنت، والاجتماعات، والزيارات الميدانية، وأنصار خارطة الطريق المتكاملة الوطنيين) أمر أساسي لتوعية الموظفين وتيسير تقبل خارطة الطريق المتكاملة. وقد استفادت المكاتب القطرية أيضا من تعيين قادة لإدارة التغيير وأفرقة متعددة الوظائف لدعم التغيير الداخلي وضمان الاتساق.

91- وفي حين أنه قد لا يلزم إجراء استعراض كامل لهيكل وملاك الموظفين، فقد تحتاج بعض المكاتب القطرية إلى إعادة ترتيب هيكلها وبعض اختصاصات الأفراد لدعم تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة. وينبغي أن تشمل عمليات المراجعة وإعادة التنظيم جميع الوظائف من خلال نهج تدريجي أو مرحلي.

92- وقد أتيحت مواد للتعليم الذاتي عبر الإنترنت لجميع الموظفين لتسهيل عملية الانتقال. وتبين أفضل الممارسات الناشئة أن من شأن تعيين جهة تنسيق للتعليم والتطوير، والتشجيع الذي تقدمه إدارة المكاتب القطرية، تحقيق زيادة في المعرفة والفهم. وبالإضافة إلى ذلك، أثبت التعلم المشترك بين الوظائف فائدته في زيادة الوعي بدور كل وظيفة والتأزر في العمليات من البداية إلى النهاية.

القضايا العالقة

الإبلاغ

93- تشمل الوثيقتان الهامتان للإبلاغ المؤسسي الموجه للجهات المانحة تقرير الأداء السنوي للبرنامج والتقارير الموحدة عن المشروعات. وتجري إعادة تشكيل تلك التقارير لإتاحة الإبلاغ على أساس الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021) وربط الموارد بالنتائج بشكل واضح.

94- واستُخدم نموذج محسن للتقرير الموحد عن المشروعات – توفعا للتغيرات الناجمة عن خارطة الطريق المتكاملة – لإبلاغ الجهات المانحة في عام 2016. ويشمل النموذج المحسن الانطباعات الأولى للمكاتب القطرية للبرنامج عن حوافها القطرية فضلا عن معلومات محددة عن المشروعات. وخلال المرحلة الانتقالية، سيُتبع نهج متميز للإبلاغ على المستوى القطري: سنستمر البلدان التي لديها عمليات قائمة على المشروعات في استخدام النموذج المحسن للتقرير الموحد عن المشروعات بينما سنستخدم البلدان التي لديها خطط استراتيجية قطرية نموذجا مؤقتا للتقرير القطري السنوي يتيح الإبلاغ عن المشروعات وإطار الخطط الاستراتيجية القطرية. ويتضمن النموذج الجديد الذي يجري إعداده مدخلات من الفريق العامل المعني بالإبلاغ في المقر، وتعقيبات من مشاورات ونتائج دراسة استقصائية أجرتها إحدى الجهات المانحة بشأن الإبلاغ. ومن المتوقع أن يصبح التقرير القطري السنوي هو تقرير الأداء الموحد لجميع البلدان في عام 2018، باستثناء البلدان التي ستواصل العمل بالإطار الحالي.

95- وعلى المستوى المؤسسي، سيقدم تقرير الأداء السنوي لعام 2017 معلومات على أساس الخطة الاستراتيجية الجديدة (2017-2021)؛ وسيتناول التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج الاستراتيجية والحصائل الاستراتيجية؛ وسيستخدم إطار النتائج المؤسسية الجديد إلى أقصى حد ممكن (باستخدام عناصر إطار النتائج الاستراتيجية، وإطار نتائج الإدارة، وإطار النتائج

المؤسسية). وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقرير الأداء السنوي لعام 2017 سيقدم بوضوح معلومات على أساس خطة إدارة البرنامج (2017-2019) المعتمدة والكشوف المالية.

الصناديق الاستثمارية

- 96- إن الصناديق الاستثمارية والحسابات الخاصة ليست فئة من فئات البرامج في حد ذاتها ولكنها استُخدمت لبرمجة الموارد الخارجة عن الميزانية المستلمة لأغراض محددة – مثل توفير خدمات للحكومات والشركاء في التنمية ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى – التي لا تندرج ضمن أي فئة من فئات البرامج الأربع في البرنامج.
- 97- وفي هذا السياق، كلفت الأمانة فريقاً عاملاً باستعراض التوجيهات والعمليات والنماذج القائمة ذات الصلة بالصناديق الاستثمارية ومصادر التمويل الأخرى من أجل ضمان مواءمتها مع إطار خارطة الطريق المتكاملة وهيكل ميزانية الحوافز القطرية. ويجري إعداد توجيهات محدثة بشأن الصناديق الاستثمارية، توضح الظروف التي تُصنف بموجبها المنحة كصندوق استثماري وأثار ذلك على الحوكمة، بما في ذلك الطريقة التي تُدمج بها الصناديق الاستثمارية في الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية، وإثبات الإيرادات، وتطبيق تكاليف الدعم غير المباشرة التي ستلزم تمييز معدلات تكاليف الدعم غير المباشرة. وربما يتم التوصل إلى حل نهائي لهذه المسائل، ستواصل الأمانة تطبيق القواعد القائمة، مع إجراء ما يلزم من تعديل، وستعكس الصناديق الاستثمارية في الخطط الاستراتيجية القطرية حيثما يمكن.

ترتيبات الحوكمة المؤقتة لعام 2018

- 98- أشارت سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية⁽¹⁵⁾ واستعراض الإطار المالي⁽¹⁶⁾ إلى أنه سيلزم إدخال تغييرات على اللائحة العامة والنظام المالي لدعم تنفيذ الإطار البرمجي والمالي الجديد في المجالات التالية: 1) سلطة المدير التنفيذي فيما يتعلق بالموافقة على البرامج وتنقيحات الميزانية والتفويض المشترك للسلطة مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة لعمليات الطوارئ المحدودة وتنقيحات الميزانية المتعلقة بحالات الطوارئ التي تتجاوز عتبة معينة في الميزانية؛ 2) تطبيق الاسترداد الكامل للتكاليف وإدخال فئات جديدة للتكاليف؛ 3) مواءمة المصطلحات والتعاريف مع الهيكل الجديد⁽¹⁷⁾.
- 99- وتعزم الأمانة أن تعرض للموافقة في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام 2017 ترتيبات الحوكمة المؤقتة التي تشمل تفويضات للسلطة ومبادئ لتوجيه عملية تطبيق الاسترداد الكامل للتكاليف، لاستكمال الاستمرار في عدم التقيد باللائحة العامة والنظام المالي للبرنامج على النحو المطلوب لتنفيذ إطار خارطة الطريق المتكاملة في عام 2018. وسيجري العمل بالترتيبات المؤقتة اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، وستطبق على المكاتب القطرية التي تنفذ الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية أو عمليات الطوارئ المحدودة في عام 2018. وستستمر مناقشة ترتيبات الحوكمة المؤقتة المقترحة في سلسلة من المشاورات غير الرسمية التي تسبق انعقاد الدورة العادية الثانية لعام 2017.
- 100- وسيُسترد بالدروس المستفادة من التنفيذ والتشاور مع المجلس التنفيذي في عامي 2017 و2018 في وضع الصيغة النهائية للتعديلات المدخلة على اللائحة العامة والنظام المالي للبرنامج والتي ستعرض على المجلس للموافقة عليها في دورته العادية الثانية لعام 2018 والتي إذا تمت الموافقة عليها، سيجري العمل بها اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2019. وسيتم استعراض عتبات الميزانية الموافق عليها والمحددة في تفويضات السلطة بعد ثلاث سنوات وتعديلها إذا اقتضى الأمر.

(15) WFP/EB.2/2016/4-C/1/Rev.1*.

(16) WFP/EB.2/2016/5-B/1/Rev.1.

(17) لا يتوقع إدخال تعديلات على النظام الأساسي للبرنامج.

التفويضات المؤقتة للسلطة

سلطة الموافقة الأولية

- 101- وضعت سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية واستعراض الإطار المالي، الموافق عليهما في الدورة العادية الثانية لعام 2016، نموذجاً للحوكمة لإطار خارطة الطريق المتكاملة يضمن الدور القوي للمجلس في مجالي الحوكمة والرقابة والمحافظة على قدرة البرنامج على الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ.
- 102- وباستثناء ما يرد وصفه في الفقرة 104 أدناه، سيوافق المجلس على جميع الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة. ونظراً لأن هذه الخطط ستشمل جميع عمليات البرنامج في جميع السياقات، بما في ذلك حالات الطوارئ وتوفير الخدمات ودعم تعزيز القدرات التي تكون ممتدة أو يمكن التنبؤ بها أو متكررة، فإن الأمانة تتوقع أن يزيد دور المجلس في مجالي الرقابة والموافقة بموجب الإطار الجديد.⁽¹⁸⁾
- 103- وسيوافق المدير التنفيذي على الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية استناداً إلى وثائق المشروعات الموافقة عليها من قبل. وسيوافق المدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة معاً على عمليات الطوارئ المحدودة والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية عقب عمليات الطوارئ المحدودة عندما تتجاوز عمليات الطوارئ المحدودة أو المكونات المتعلقة بالاستجابة للأزمات في الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية عتبة محددة في الميزانية.
- 104- وفي الحالات التي يقوم فيها البلد المضيف بتمويل خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة أو حويلة استراتيجية جديدة بالكامل، فإنها ستخضع لأحكام المادتين 1-5 و 2-5 من النظام المالي اللتين تفوضان سلطة الموافقة للمدير التنفيذي، ما لم تفضل الحكومة المضيفة أن يوافق المجلس على الخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة أو الحويلة الاستراتيجية.

سلطة التعديل

- 105- وباستثناء التصورات المبينة في الفقرة 104، ستقدم جميع التغييرات الأساسية على الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها. والتغيير الأساسي هو التغيير الذي يضيف أو يزيل حويلة استراتيجية (إلا عندما تكون الحويلة الاستراتيجية ممولة بالكامل من حكومة مضيفة أو تتعلق بأنشطة الطوارئ أو أنشطة توفير الخدمات). واقترح المشروع الأولي للتوجيهات المؤقتة لتفويض السلطة الذي قُدم في المشاورة غير الرسمية التي جرت في 18 يوليو/تموز مرونة محدودة للبرنامج في فتح خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة أو حويلة استراتيجية ممولة سابقاً بالكامل من بلد مضيف ولم يوافق عليها المجلس للتمويل من جهات مانحة أخرى، بما في ذلك الصناديق المتعددة الأطراف. واستناداً إلى تعقيبات الدول الأعضاء، تقترح الأمانة أن تكون الصناديق المتعددة الأطراف غير مؤهلة، مع بعض الاستثناءات، لتخصيص موارد لخطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة أو حويلة استراتيجية ممولة من البلد المضيف ولم يوافق عليها المجلس.
- 106- وتقترح الأمانة استخدام تفويضات السلطة للمحافظة على استجابة البرنامج السريعة والفعالة لحالات الطوارئ وضمان الحفاظ على الدور الرقابي للمجلس في حالة التغييرات الكبيرة في العمليات وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة الداخلية عن طريق تفويض سلطة الموافقة للمدير التنفيذي بالنسبة للتغييرات الأقل أهمية.

(18) المشاورة غير الرسمية في 17 مارس/أذار 2017 بشأن "تحديث عن التقدم المحرز بشأن خارطة الطريق المتكاملة؛ ومعلومات أساسية عن التعديلات المقترحة على اللائحة العامة والنظام المالي". وتجدر الإشارة إلى أن المشروعات والتقليدية عادة ما تكون أقصر وأكثر تفصيلاً عن الخطط الاستراتيجية القطرية، ولذلك فإن قابليتها للمقارنة بالهيكل الجديد للخطط الاستراتيجية القطرية محدودة.

التفويضات الحالية للسلطة بموجب الإطار القائم على المشروعات

107- تحدد المادة السادسة-2 من اللائحة العامة أحكام تفويض السلطة ويصف ذيل اللائحة العامة متى يتم تفويض السلطة للمدير التنفيذي، وعندما تكون مطلوبة لعمليات الطوارئ، للمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة. وتخضع تفويضات السلطة بموجب الإطار القائم على المشروعات لعنيتات سنوية في الميزانية وتصنف حسب فئة المشروع. وفي الوقت الحالي، فوض للمدير التنفيذي سلطة الموافقة على ما يلي:

- المشروعات الإنمائية وعمليات الطوارئ التي تبلغ قيمتها الغذائية أقل من 3 ملايين دولار أمريكي؛
- العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش التي تبلغ قيمتها الغذائية أقل من 20 مليون دولار أمريكي؛
- عمليات الطوارئ التي تتجاوز قيمة الأغذية فيها 3 ملايين دولار أمريكي بالاشتراك مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة؛
- جميع تنقيحات الميزانية التي تزيد القيمة الغذائية بما يصل إلى 3 ملايين دولار أمريكي للمشروعات الإنمائية وعمليات الطوارئ و 20 مليون دولار أمريكي للعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش؛
- جميع العمليات الخاصة وتنقيحاتها.

108- وبالنظر إلى أنه لا يمكن تطبيق فئات البرامج هذه على إطار الخطط الاستراتيجية القطرية، فمن الضروري إعادة النظر في صياغة تفويضات السلطة في المجالات التالية: (1) زيادات الميزانية للخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية غير المتعلقة بتغييرات أساسية أو استجابات لحالات طوارئ أو حصائل استراتيجية مموله بالكامل من حكومة مضيقة أو متعلقة بتوفير الخدمات؛ (2) الموافقة المشتركة على عمليات الطوارئ المحدودة وتنقيحات الميزانية المتعلقة بحالات الطوارئ؛ (3) تنقيحات الميزانية المتعلقة بأنشطة الطوارئ، أو أنشطة توفير الخدمات، أو المكونات غير المرتبطة بالطوارئ من خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية عقب عمليات الطوارئ المحدودة، والحصائل الاستراتيجية الممولة بالكامل من حكومة مضيقة للخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية بصرف النظر عن القيمة.

109- وتمشيا مع الممارسات الحالية – وباستثناء إزالة الحصائل الاستراتيجية، الذي سيعتبر تغييرا أساسيا، وبالتالي يخضع لموافقة المجلس – يُفترض أن تظل التخفيضات في الميزانية ضمن السلطة المفوضة للمدير التنفيذي.

(1) التفويضات المؤقتة المقترحة للسلطة لعام 2018 للزيادات في الميزانية التي لا تتعلق بتغييرات أساسية أو استجابات لحالات طوارئ أو توفير الخدمات

110- أجرت الأمانة تحليلا للموافقات على تنقيحات الميزانية من عام 2011 إلى عام 2015، وقررت أن أغلبية تنقيحات الميزانية في إطار نظام المشروعات الحالي تتعلق بتعديلات في الوقت وتنقيحات تقنية. ومن المتوقع أن تكون هذه الأنواع من التغييرات أقل انتشارا في إطار نهج التخطيط الاستراتيجي القطري لأن تصميم ووضع الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة سيكون قد أخذ في الاعتبار العديد من العوامل التي تشكل أساس التنقيحات في إطار النظام الحالي. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تؤدي المرونة المعززة لهيكل ميزانية الحافظة القطرية واستخدام خطط التنفيذ القائمة على الموارد إلى تحسين التخطيط التشغيلي على المستوى القطري والحد من الحاجة إلى تنقيحات الميزانية المتعلقة بتعديلات تقنية.

111- واستنادا إلى هذا التحليل والاستفادة من الخبرة المكتسبة في البلدان التجريبية في عام 2017، من المتوقع أن تكون طبيعة وحجم التغييرات التي تطرأ على الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية الموافق عليها، مختلفة اختلافا كبيرا – وأقل عددا – مقارنة بما هي عليه في إطار النظام الحالي القائم على المشروعات. وتدرك الأمانة أهمية تحقيق توازن مناسب بين أدوار المجلس في مجالي الرقابة والموافقة على هذه الأنواع من التغييرات وتحقيق الكفاءة من خلال تفويض السلطة للمدير التنفيذي.

112- وفي الدورة السنوية لعام 2017 والمشاورات غير الرسمية التي جرت في مايو/أيار ويوليو/تموز 2017، عرضت الأمانة ثلاثة مبادئ يمكن أن تستند إليها عملية وضع عتبات الميزانية لتفويضات السلطة. وجرى تعديل هذه المبادئ وعتبات الميزانية المقترحة المصاحبة لها في وقت لاحق - لمراعاة التعقيبات المستلمة خلال المشاورات غير الرسمية - لإلغاء العتبة الدنيا، وتطبيق عتبة الميزانية تراكميا على عمر الخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية المعنية. وليس المقصود أن تنطبق هذه العتبات على الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الجديدة، أو التغييرات الأساسية على الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة والخطط الاستراتيجية القطرية الانتقالية، أو تنقيحات الميزانية المتعلقة بالاستجابة للأزمات والحاصلات المتعلقة بتوفير الخدمات، أو الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة والخطط الاستراتيجية القطرية الانتقالية، أو الحاصلات الاستراتيجية الممولة بالكامل من البلد المضيف.

113- المبدأ 1 - ينبغي أن تستند تفويضات السلطة إلى الميزانية الإجمالية الموافق عليها بموجب إطار الخطط الاستراتيجية القطرية: تُحدد تفويضات السلطة الحالية بعتبة في الميزانية لقيمة الأغذية في ذيل اللائحة العامة. غير أن البرنامج تحول تدريجيا من تقديم المساعدة الغذائية العينية إلى توفير التحويلات القائمة على النقد وأنشطة بناء القدرات. وفي الإطار الحالي القائم على المشروعات، تحول قيمة الأغذية إلى قيمة مدخلات مكافئة للتحويلات القائمة على النقد وأنشطة تنمية القدرات وزيادتها في مشروع ما. غير أنه لا تزال هناك فروق كبيرة في نوع تكاليف التنفيذ والدعم لمختلف طرائق التحويل التي لم تنعكس في المنهجية الحالية لتحويل قيم الأغذية إلى قيم لمدخلات مكافئة للتحويلات القائمة على النقد وتنمية القدرات وزيادتها.

114- وبموجب إطار الخطط الاستراتيجية القطرية الموافق عليه، يلتزم البرنامج بتحقيق حصائله الاستراتيجية من خلال طرائق مختلفة وبالتالي يتحول إلى نهج يركز على الحاصلات بدلا من نهج قائم على المدخلات في تخطيط أنشطته وتنفيذها. ولكي ينعكس هذا التحول بشكل أفضل، ينبغي أن تستند عتبات البرنامج الخاصة بتفويض السلطة - التي تحدد حاليا بقيمة للأغذية قائمة على المدخلات - إلى القيمة الإجمالية لميزانية الحافظة القطرية بموجب الخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية المطبقة.

115- المبدأ 2 - ينبغي أن تستند تفويضات السلطة إلى قيمة مطلقة قصوى: فالعتبة المطلقة القصوى تضمن مراقبة المجلس للزيادات الكبيرة في الميزانية التي تمثل زيادة المخاطر على البرنامج بسبب حجمها وتحقق أقصى قدر من الكفاءة من خلال تفويض السلطة للنتيقات الأصغر حجما. وأنجز تحليل للحساسية استنادا إلى الموافقات على تنقيحات المشروعات والميزانيات من عام 2011 إلى عام 2015 - مقارنة مستويات قدرها 250 مليون دولار أمريكي و150 مليون دولار أمريكي و100 مليون دولار أمريكي - لضمان التوازن بين رقابة المجلس على نسبة كبيرة من الزيادات الكبيرة في الميزانية وضمان عبء عمل سنوي معقول.⁽¹⁹⁾

116- وتقرح الأمانة عتبة قصوى قدرها 150 مليون دولار أمريكي، بحيث تتطلب التنقيحات التي تتجاوز هذه القيمة الحصول على موافقة المجلس. وسيتم تجميع التنقيحات التي يوافق عليها المدير التنفيذي على مدى عمر الخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة أو الخطة الاستراتيجية القطرية الانتقالية. وبمجرد وصول قيمة الميزانية الإجمالية للتنقيحات إلى العتبة، سيلزم الحصول على موافقة المجلس. غير أنه في كل مرة يوافق فيها المجلس على تنقيح، سيعاد تعيين المبلغ التراكمي للتنقيحات التي يوافق عليها المدير التنفيذي والمجلس حتى تاريخه إلى الصفر.

117- المبدأ 3 - ينبغي أن تستند تفويضات السلطة إلى حصة نسبية (على أساس النسبة المئوية) لاستيعاب الاختلافات في حجم الخطط الاستراتيجية القطرية. تتوقع الأمانة وجود تباينات كبيرة في الحجم التشغيلي للخطط الاستراتيجية القطرية. واستنادا إلى بيانات من الفترة 2011-2015، إذا كانت الخطط الاستراتيجية القطرية قائمة خلال تلك السنوات، لكانت تراوحت بين متوسط يزيد عن مليار دولار أمريكي في أكبر ستة بلدان ومتوسط قدره 150 مليون دولار أمريكي في أصغر 40 بلدا. ومن شأن وضع

(19) للاطلاع على تحليل الحساسية الكامل، يرجى الرجوع إلى وثيقة المشاورة غير الرسمية التي جرت في 4 مايو/أيار 2017 بعنوان "تحديث بشأن خارطة الطريق المتكاملة".

عتبة نسبية قدرها 30 في المائة، وتطبيقها تراكميا على عمر خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية،⁽²⁰⁾ استيعاب الاختلافات في حجم الخطة الاستراتيجية القطرية بشكل أفضل بدلا من الاعتماد على عتبة مطلقة واحدة وضمن موافقة المجلس على التغييرات الكبيرة نسبيا في الميزانية.

118- وبعد أن نظرت الأمانة في المبادئ المذكورة أعلاه، فإنها تقترح أن يفوض المجلس السلطة إلى المدير التنفيذي في عام 2018 للموافقة على التعديلات التي لا تتعلق بتغييرات أساسية أو استجابات لحالات طوارئ أو توفير الخدمات إذا لم يؤد تنقيح الميزانية إلى زيادة قيمة الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية إلى قيمة تزيد عن 30 في المائة من آخر قيمة وافق عليها المجلس أو 150 مليون دولار أمريكي. وإذا تجاوز المبلغ التراكمي لتنقيحات الميزانية التي وافق عليها المدير التنفيذي أي من العتبتين، سيلزم الحصول على موافقة المجلس. وبعد موافقة المجلس، سيتم إعادة تعيين المبلغ التراكمي إلى الصفر.

2) التفويضات المؤقتة المقترحة للسلطة للمدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للموافقة المشتركة على عمليات الطوارئ المحدودة وتنقيحات الميزانية المتعلقة بحالات الطوارئ لعمليات الطوارئ المحدودة أو الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية

121- يمثل تنفيذ إطار خارطة الطريق المتكاملة فرصة لإعادة النظر، بالتشاور مع منظمة الأغذية والزراعة، في تفويض السلطة الحالي الذي وضع في عام 1994 عند عتبة قدرها 3 ملايين دولار أمريكي من قيمة الأغذية للموافقة المشتركة من المدير التنفيذي للبرنامج، والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة لعمليات الطوارئ وتنقيحات الميزانية ذات الصلة.

122- ووضع مقترح لزيادة عتبة الميزانية للموافقات المشتركة إلى 48 مليون دولار أمريكي، وهو قيد النظر حاليا في منظمة الأغذية والزراعة. ويقوم المقترح على الاستعاضة عن فئات البرامج القائمة بإطار الخطط الاستراتيجية القطرية؛ والإقرار بتحول البرنامج إلى المساعدة الغذائية والنهج القائم على الحاصلات في إطار الخطط الاستراتيجية القطرية؛ وتحليل للزيادة في نطاق حافظة الطوارئ في البرنامج وتعقيدها وحجمها؛ والنظر في مجال التركيز على الاستجابة للأزمات نفسه. وللحفاظ على مستوى معين من التوحيد، يُطبق المقترح على نطاق واسع بعضا من نفس المبادئ والأساس المنطقي لعتبات الميزانية المتعلقة بتفويضات السلطة التي تجري مناقشتها حاليا مع المجلس التنفيذي. وتجدر الإشارة إلى أن العتبة المقترحة البالغة 48 مليون دولار أمريكي تأخذ في الاعتبار القيمة الإجمالية للميزانية المستخلصة للعبء الحالية للعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش استنادا إلى التحليل المشار إليه في الفقرة 117. وستنطبق العتبة على الحاصلات الاستراتيجية المتعلقة بالاستجابة للأزمات في عملية طوارئ محدودة أو الزيادات في الميزانية المتعلقة بحالات الطوارئ بالنسبة لخطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية. ومما له أهمية بالغة، فإنها ستحافظ على قدرة البرنامج على الاستجابة بسرعة وكفاءة وفعالية لحالات الطوارئ.

123- وستنطبق العتبة على الحاصلات الاستراتيجية المتعلقة بالاستجابة للأزمات في عملية طوارئ محدودة أو الزيادات في الميزانية المتعلقة بحالات الطوارئ بالنسبة لخطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية. ومما له أهمية بالغة، فإنها ستحافظ على قدرة البرنامج على الاستجابة بسرعة وكفاءة وفعالية لحالات الطوارئ.

124- والأساس المنطقي لزيادة عتبة الميزانية هو كما يلي:

(أ) **قيمة الميزانية الإجمالية:** يحول البرنامج تركيزه في إطار خارطة الطريق المتكاملة إلى نهج يركز على الحاصلات بدلا من نهج قائم على المدخلات. ويتطلب هذا التحول إعادة تصميم عتبات تفويض السلطة الحالية من قيمة الأغذية القائمة على المدخلات إلى قيمة إجمالية أكبر للميزانية. وتمثل قيمة الأغذية البالغة 3 ملايين دولار أمريكي في عام 1994 لجميع أنواع المشروعات قيمة إجمالية للميزانية قدرها 7.5 مليون دولار أمريكي. وتمثل عتبة قيمة الأغذية للعمليات

(20) لن تدرج قيمة الحاصلات الاستراتيجية التي يوافق عليها المدير التنفيذي في حسابات قيمة الخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية. وفي حالة إدراج قيمة الحاصلات الاستراتيجية، ستزيد قيمة هذه الخطط لتطبيق العتبة البالغة 30 في المائة، مما يضعف الوظيفة الرقابية للمجلس.

الممتدة للإغاثة والإنعاش البالغة 20 مليون دولار أمريكي، والتي تمت الموافقة عليها في عام 2004، قيمة إجمالية للميزانية قدرها 48 مليون دولار أمريكي.

(ب) نطاق عمليات الطوارئ وتعقيدها وحجمها: تعكس العتبة زيادة نطاق عمليات الطوارئ وتعقيدها وحجمها النسبي. وفي حين ظلت عتبة الموافقة المشتركة للمدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة دون تغيير منذ عام 1994، فإن الميزانية الإجمالية الموافق عليها سنويا للبرنامج زادت بمقدار سبعة أضعاف تقريبا، من 1.45 مليار دولار أمريكي في عام 1995 إلى 9.56 مليار دولار أمريكي في عام 2015. وعندما وضعت عتبة الميزانية البالغة 3 ملايين دولار أمريكي لقيمة الأغذية في عام 1994، فإنها كانت تمثل 25 في المائة من متوسط تنقيح الميزانية لعمليات الطوارئ. أما اليوم، فإن ذلك المبلغ يشكل 1 أو 2 في المائة فقط من معظم موافقات البرنامج.

(ج) مجال تركيز الاستجابة للأزمات: ترى الأمانة أن مجال تركيز الاستجابة للأزمات أوسع نطاقا من فئة مشروعات عمليات الطوارئ الحالية. ومن المتوقع أن تتعلق التعديلات على الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية الموافق عليها في معظم الأحيان بحصائل استراتيجية مرتبطة بالاستجابة للأزمات. ويدعم ذلك مشروع خطة الإدارة لعام 2018 التي تتوقع أن يندرج 74 في المائة من برنامج عمل البرنامج تحت الحصائل الاستراتيجية المتعلقة بالاستجابة للأزمات.⁽²¹⁾ ويدعم النطاق الواسع للاستجابة للأزمات استنتاجا مفاده أنه ينبغي زيادة عتبة الميزانية.

125- وبالإضافة إلى ذلك، فإن المدة الأطول لإطار الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة (المقرر من ثلاث إلى خمس سنوات) مقارنة بدورة التخطيط لسنة واحدة لعمليات الطوارئ تنطوي على حجم تشغيلي وميزانية أكبر.

زيادة رقابة المجلس على تنقيحات الميزانية المتعلقة بالاستجابة للأزمات

126- كما لوحظ في المشاورات غير الرسمية السابقة، فإن مجال تركيز الاستجابة للأزمات سييسر تحديد الحصائل الاستراتيجية التي تم تعديلها أو إضافتها بعد موافقة المجلس الأصلية على خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة. وستقدم هذه إلى المدير التنفيذي للموافقة عليها، وإذا كانت أعلى من العتبة المحددة في التفويض، ستقدم بصورة مشتركة للموافقة عليها من المدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة.

127- وأعربت بعض الدول الأعضاء عن قلقها إزاء انخفاض الشفافية والرقابة فيما يتعلق بالزيادات في الميزانية للحصائل الاستراتيجية المتعلقة بالاستجابة للأزمات التي كانت ستشكل في الماضي جزءا من العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش وبالتالي تخضع لموافقة المجلس في حالة العمليات أو التنقيحات التي تتجاوز 20 مليون دولار أمريكي من حيث قيمة الأغذية.

128- واستجابة لهذا الشاغل، عرضت الأمانة في المشاورة غير الرسمية المعقودة في 18 يوليو/تموز إجراء لإخطار المجلس فورا بجميع تنقيحات الميزانية الموافق عليها المتعلقة بالاستجابة للأزمات والتي تتجاوز العتبات للسلطة المفوضة لإجراء تنقيحات لا تتعلق بالاستجابة للأزمات (الأقل ما بين 150 مليون دولار أمريكي أو 30 في المائة من الميزانية الإجمالية)، بعد الحدث، من أجل تعزيز شفافية تنقيحات الميزانية هذه والحفاظ على مرونة وكفاءة قدرة البرنامج على الاستجابة لحالات الطوارئ. وسوف يكون هذا الإخطار إضافة إلى التقرير العادي المقدم مرتين في السنة عن عمليات الطوارئ التي يوافق عليها المدير التنفيذي أو بالاشتراك بين المدير التنفيذي والمدير العام المقدمة للعلم في دورات المجلس الرسمية.

129- واستنادا إلى التعليقات الواردة في المشاورة غير الرسمية التي جرت في 18 يوليو/تموز، نظرت الأمانة في الآثار المترتبة على تقاسم التنقيحات المتعلقة بالاستجابة للأزمات التي تزيد عن عتبات التفويض للتنقيحات غير المرتبطة بالاستجابة للأزمات (أي الأقل ما بين 150 مليون دولار أمريكي أو 30 في المائة من الميزانية الإجمالية على أساس تراكمي) مع الدول الأعضاء

(21) تشكل عمليات الطوارئ والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش 21 و69 في المائة على التوالي من برنامج عمل البرنامج لعام 2017.

للتعليق عليها قبل أن يوافق عليها المدير التنفيذي (والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة إذا لزم الأمر). وسيترتب على هذه العملية اللازمة للقيام بذلك اتخاذ الخطوات التالية:

- 1) ستنشر الأمانة مشروع تنقيح الاستجابة للأزمات على موقع البرنامج على الإنترنت عند تقديم التنقيح لإجراء الاستعراض الداخلي.
- 2) سيتم إبلاغ أعضاء المجلس فوراً بالنشر بالبريد الإلكتروني لتمكينهم من تقديم تعليقات إلى الأمانة في غضون خمسة أيام عمل، ويمكنهم خلال هذا الوقت أن يطلبوا من أمين المجلس التنفيذي تقديم التنقيح للعلم في الدورة اللاحقة للمجلس، وتوجيه نسخة من الطلب إلى رئيس المجلس.
- 3) عند استلام تعليقات من أي عضو من أعضاء المجلس، ستجري الأمانة التنقيحات المناسبة وتتناول التعليقات بصورة ثنائية مع العضو.
- 4) سيقدم التنقيح المقترح إلى المدير التنفيذي، وإذا لزم الأمر، إلى المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للموافقة عليه.
- 5) بعد الموافقة، سيتم تقاسم النسخة النهائية من التنقيح مع أعضاء المجلس.

130- ويمكن لعملية التشاور المبينة أعلاه أن تفيد تصميم تدخلات البرنامج عن طريق مراعاة آراء الشركاء بطريقة أكثر تنظيماً بالإضافة إلى المدخلات المقدمة من خلال المشاورات مع الشركاء المحليين والجهات المانحة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساعد المشاورات المبكرة على تجنب التحديات وتعزيز القبول الأكبر لتدخلات البرنامج، مما يؤدي إلى استجابة أكثر فعالية.

131- وإقراراً بأن بعض التنقيحات قد تكون حساسة للغاية من حيث الوقت (حيث لا تكون أيام العمل الخمسة لاستعراضها كافية عملياً)، سيكون تقاسم تنقيحات الميزانية المتعلقة بالاستجابة للأزمات للتعليق عليها وفقاً لتقدير المدير التنفيذي. ويجري وضع معايير لتحديد ما إذا كان يمكن تقاسم تنقيحات الاستجابة للأزمات قبل الموافقة عليها على أساس حساسية عامل الوقت وعوامل أخرى.

3) التفويضات المؤقتة المقترحة للسلطة لتنقيحات الميزانية المتعلقة بأنشطة الطوارئ (رهنًا بعبثبات الموافقة المشتركة مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة)، وتوفير الخدمات والحصائل الاستراتيجية التي تمولها بالكامل حكومة مضيئة

132- تقترح الأمانة أن يفوض المجلس للمدير التنفيذي سلطة تعديل بعض جوانب الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية المتعلقة بأنشطة الطوارئ (رهنًا بعبثبات الموافقة المشتركة مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة)، وتوفير الخدمات، والمكونات غير المرتبطة بالطوارئ من خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية عقب عمليات الطوارئ المحدودة، والحصائل الاستراتيجية الممولة بالكامل من حكومة مضيئة بصرف النظر عن القيمة. ولا يشكل هذا تغييراً جوهرياً عن الممارسة الحالية لأن المدير التنفيذي يتمتع بالفعل بالسلطة فيما يتعلق بالعمليات الخاصة والأنشطة الثنائية وأنشطة الطوارئ.

133- وبالنظر إلى أن توفير الخدمات – الخدمات المشتركة والمتقاسمة المقررة – مدمج تماماً في الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، فمن المسلم به أن هذه الأنشطة كثيراً ما يتم التخطيط لها استجابة لطلبات ممولة بشكل محدد. وإقراراً بالطابع المختلف ومصادر التمويل المختلفة لهذه الأنشطة، سيتم تناول سلطة الموافقة على تنقيحات الميزانية ذات الصلة بنفس الروح كما هو الحال حالياً للعمليات الخاصة: سيوافق المدير التنفيذي على التنقيحات الناشئة عن توفير الخدمات.

134- ويحدد الملحق بهذا التحديث المشروع المقترح للتفويضات المؤقتة للسلطة لعام 2018، التي جرى تبسيطها إلى حد كبير بعد المشاورات غير الرسمية التي جرت في 18 يوليو/تموز 2017. وستؤخذ في الاعتبار التوجيهات الإضافية التي ستصدر عن

المجلس خلال المشاورات غير الرسمية في 7 سبتمبر/أيلول 2017 لتحسين مشروع تفويضات السلطة والعتبات المقترحة قبل الدورة العادية الثانية لعام 2017.

135- وستسهم الدروس المستفادة من خلال تطبيق التفويضات المؤقتة للسلطة في عام 2018 في صياغة التفويضات الدائمة للسلطة، التي ستناقش من خلال مشاورات في عام 2018، وستقدم للموافقة عليها في الدورة العادية الثانية لعام 2018 وستصبح سارية المفعول في 1 يناير/كانون الثاني 2019. وسيتم استعراض العتبات بعد ثلاث سنوات وتعديلها إذا لزم الأمر.

المبادئ التوجيهية المؤقتة لتطبيق الاسترداد الكامل للتكاليف في عام 2018

136- باعتبارها منظمة ممولة طوعيا بنسبة 100 في المائة، تقر الأمانة بأنه ينبغي الإبقاء على المادة الثالثة عشرة-2 من النظام الأساسي للبرنامج، التي تنشئ مبدأ الاسترداد الكامل للتكاليف، لضمان توفير الأموال الكافية لتغطية جميع التكاليف التشغيلية وتكاليف الدعم المتعلقة بكل مساهمة. غير أن النص الحالي للمادة الثالثة عشرة-4 من اللائحة العامة، الذي يحدد إلى حد كبير تطبيق الاسترداد الكامل للتكاليف لفئات التكاليف المختلفة، إلزامي للغاية وتم تصميمه أساسا للمساهمات التي تكون في شكل أغذية عينية والنقد مقابل الأغذية.

137- وكجزء من استعراض الإطار المالي، قررت الأمانة أن أحد المبادئ التوجيهية لهيكل ميزانية الحافظة القطرية هو التطبيق المبسط لاسترداد الكامل للتكاليف لينعكس على نحو أفضل التنوع المتزايد للمساعدة التي يقدمها البرنامج، وتصميم ميزانية الحافظة القطرية والهيكل الجديد للتكاليف الذي يشمل أربع فئات تكاليف عالية المستوى.

138- وسيستمر تطبيق الاسترداد الكامل للتكاليف على مستوى المساهمات. وتستند المنهجية الجديدة، على النحو المبين في استعراض الإطار المالي، إلى فئات التكاليف عالية المستوى للتحويل والتنفيذ، وتكاليف الدعم المباشرة وتكاليف الدعم غير المباشرة المعدلة. وسيكون أساس حسابات الاسترداد الكامل للتكاليف هو خطة التنفيذ السنوية القائمة على الموارد. وستُحسب تكاليف التحويل والتنفيذ على مستوى النشاط وسيتم حساب مكون تكاليف الدعم المباشرة المعدلة كنسبة على مستوى البلد من تكاليف التحويل والتنفيذ الموحدة، والتي ستختلف حسب البلد. وسيستمر تطبيق معدل تكاليف الدعم غير المباشرة الذي وافق عليه المجلس، باستثناء بعض الصناديق الاستثنائية التي سيستمر فيها تطبيق التمايز بين معدلات تكاليف الدعم غير المباشرة تماشيا مع القواعد القائمة.

139- وتستعرض الأمانة حاليا الاستثناءات في نظام الاسترداد الكامل للتكاليف في البرنامج وستقدم توصياتها إلى المجلس. ومن المرجح أن توصي الأمانة بأن تظل العديد من الاستثناءات الحالية، مثل التنازل عن تكاليف الدعم غير المباشرة للمساهمات في ميزانية دعم البرامج والإدارة وبعض المساهمات العينية غير الغذائية (مثل المساهمات المقدمة من الشركاء الاحتياطيين)، فضلا عن فرص للتوأمة. وسيتيح هذا الاستعراض للاستثناءات الحالية فرصة لتحديث صيغة المادة الثالثة عشرة-4 من اللائحة العامة والسياسات ذات الصلة لتعكس البيئة المتغيرة التي يعمل فيها البرنامج.

140- وتتعلق إحدى المسائل التي يجري تحليلها حاليا بالخدمات المشتركة الصادر بشأنها تكليف. وتشمل هذه الخدمات، التي كلفت بها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات البرنامج، خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية، ومجموعات اللوجستيات والاتصالات في حالات الطوارئ والأمن الغذائي العالمي التي يقودها البرنامج⁽²²⁾ وقد نُفذت هذه الأنشطة في الماضي من خلال عملياتها الخاصة، بتكاليف دعم قائمة بذاتها. وفي إطار خارطة الطريق المتكاملة، سُدرج هذه الخدمات كنشاط خاص بها في كل خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية أو عملية طوارئ محدودة ويمكن أن تسهم في تكاليف الدعم المباشرة المعدلة ذات الصلة للخطة المعنية أو عملية الطوارئ المحدودة. غير أن معظم تكاليف الدعم مدرجة في الميزانية مباشرة ضمن تكاليف تنفيذ النشاط ونظرا لأن هذه الأنشطة تنفذ

(22) يشترك البرنامج في قيادة مجموعة الأمن الغذائي العالمي مع منظمة الأغذية والزراعة.

لصالح مجتمع العمل الإنساني بأكمله وبالنيابة عنه، فإنه يجري حاليا استكشاف ما إذا كان ينبغي إتاحة قدر من المرونة في تطبيق معدل تكاليف الدعم المباشرة المعدلة.

141- ويعرض الإطار 1 المبادئ المؤقتة المقترحة لتوجيه تطبيق الاسترداد الكامل للتكاليف في عام 2018 لتيسير الإطار الجديد للبرامج والميزانية. ومع مراعاة التعقيبات التي سترد من المجلس خلال المشاورات غير الرسمية والاجتماعات الثنائية المقبلة، ستقترح الأمانة في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام 2017 اعتماد التوجيهات المؤقتة لعام 2018 للخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية وعمليات الطوارئ المحدودة فيما يتعلق بتطبيق مبادئ الاسترداد الكامل للتكاليف.⁽²³⁾

الإطار 1 يعرض المبادئ المؤقتة المقترحة لتوجيه تطبيق الاسترداد الكامل للتكاليف في عام 2018 لتيسير إطار البرامج والميزانيات الجديد.

وفقا للمادة الثالثة عشرة-2 من النظام الأساسي، ينطبق ما يلي على مختلف أنواع المساهمات المقدمة للبرنامج (تحل محل المادة الثالثة عشرة-4 من اللائحة العامة):

(أ) تُطبق فئات التكاليف عالية المستوى التالية على جميع أنواع المساهمات:

- (1) تكاليف التحويل والتنفيذ التي تشكل التكاليف التشغيلية للمساهمة؛
- (2) تكاليف الدعم المباشرة المعدلة، أي نسبة مئوية من تكاليف التحويل والتنفيذ الخاصة بالمساهمة للبدء؛
- (3) تكاليف الدعم غير المباشرة، أي نسبة مئوية موحدة يقررها المجلس لتكاليف التحويل والتنفيذ وتكاليف الدعم المباشرة المعدلة الخاصة بالمساهمة، ما عدا لبعض الصناديق الاستثنائية.

(ب) ما لم ينص على خلاف ذلك في الفقرة (ج) أعلاه، على جميع الجهات المانحة تقديم نقد كاف أو موارد أخرى مقبولة لتغطية كامل تكاليف التشغيل والدعم المتعلقة بمساهماتهم.

(ج) سيستمر تطبيق الاستثناءات المنصوص عليها حاليا للاسترداد الكامل للتكاليف، على النحو المبين في المادة الثالثة عشرة-4 (هـ)-(ح) من اللائحة العامة وفقا للممارسات الحالية. وعلى الرغم من أن فئة تكاليف الدعم المباشرة لن تكون قائمة للبرامج التي تعمل في إطار النظام الجديد، فإن "تكاليف الدعم المباشرة" لأغراض التنازل بموجب المادة الثالثة عشرة-4 (ز) من اللائحة العامة ستعني التكاليف التي كانت ستشكل في الماضي تكاليف دعم مباشرة؛ وسيضمن ذلك الاستمرارية في الفترة الانتقالية.

المصطلحات والتعاريف

142- توصل الأمانة إعداد صيغة جديدة، تشمل التعاريف الواردة في المادة 1-1 من النظام المالي، لتحقيق المواءمة بين مواد اللائحة العامة والنظام المالي ذات الصلة والسياسات الجديدة التي وافق عليها المجلس.

143- وقد أذن المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2016 بإمكانية عدم التقيد في حالات محددة بأحكام اللائحة العامة والنظام المالي للسماح بإدخال الخطط الاستراتيجية القطرية وتطبيق مبادئ ميزانية الحافظة القطرية في بلدان الموجة 1-ألف والموجة 1-بباء خلال الفترة الانتقالية من الدورة العادية الأولى للمجلس لعام 2017 حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2017. وشملت هذه أحكام المادة الثالثة عشرة-4 من اللائحة العامة والمادتين 1-1 و4-5 من النظام المالي بخصوص تصنيفات التكاليف وطريقة تحقيق الاسترداد الكامل للتكاليف، حيثما يكون ضروريا فقط، للسماح بتطبيق مبادئ ميزانية الحافظة القطرية. ووافق المجلس أيضا على أن يُطبق، حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، تفسيرا لأحكام اللائحة العامة والنظام المالي للبرنامج التي تشير إلى

(23) ستواصل المكاتب القطرية المستمرة في العمل بموجب النظام الحالي القائم على المشروعات في عام 2018 تطبيق اللائحة العامة والنظام المالي الحاليين.

فئات البرامج الحالية كمراجع للخطط الاستراتيجية القطرية للسماح بتنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، منح المجلس للمدير التنفيذي سلطة تنقيح الخطط الاستراتيجية القطرية التجريبية عند الضرورة حتى نهاية عام 2017.⁽²⁴⁾

144- وتعني زيادة المرونة في التنفيذ أن البرنامج سيُطبق إطارين في عام 2018 – هما النظام الحالي القائم على المشروعات والإطار الجديد لخارطة الطريق المتكاملة. ولضمان فعالية الحوكمة، ستطبق الأمانة اللائحة العامة والنظام المالي الحاليين على المكاتب القطرية التي تُنفذ الإطار الحالي في عام 2018. وفيما يتعلق بالمكاتب القطرية التي ستنتقل إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة وستنفذه في عام 2018، بما في ذلك مكاتب بلدان الموجة 1-ألف والموجة 1-باء،⁽²⁵⁾ ستلتزم الأمانة الحصول على إذن من المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2017 لتمديد إمكانية عدم التقيد باللائحة العامة والنظام المالي للبرنامج كتدبير مؤقت للخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية وعمليات الطوارئ المحدودة من 1 يناير/كانون الثاني حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2018.

ترتيبات الحوكمة الانتقالية لمجموعة مختارة من الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة التي سيتم النظر فيها في الدورة العادية الأولى لعام 2018

145- من المتوقع أن ينظر المجلس في تنفيذ خطط استراتيجية قطرية لكل من مصر وهندوراس ونيجيريا وباكستان وتيمور-ليشتي وتونس، وخطة استراتيجية قطرية مؤقتة لبوروندي في دورته العادية الأولى لعام 2018. وفي الوقت الحاضر، أشار عدد من المكاتب القطرية إلى تفضيل بدء خططها الاستراتيجية القطرية في 1 يناير/كانون الثاني 2018. وفي إطار الترتيبات الحالية، سيكون مطلوباً من هذه المكاتب القطرية أن تضع خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية، يوافق عليها المدير التنفيذي، لمدة ثلاثة أشهر أو مواصلة تنفيذ المشروعات حتى تاريخ بدء التشغيل في أبريل/نيسان بعد دورة المجلس. ورأت المكاتب القطرية المعنية أن هذا الإجراء غير فعال ويمثل عبئاً مفرطاً.

146- ولتبيد هذا الشاغل، تقترح الأمانة التماس موافقة المجلس عن طريق المراسلة، على أساس عدم الاعتراض، لتنفيذ أنشطة معينة بموجب إطار خارطة الطريق المتكاملة في البلدان المعنية خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار 2018. وستستند الحصائل والأنشطة الاستراتيجية إلى المشروعات والموافق عليها حالياً والأنشطة الجارية. ولن يتم تنفيذ حصائل أو أنشطة استراتيجية جديدة غير مدرجة بالفعل في المشروعات القائمة إلا بعد الموافقة الرسمية على الخطة الاستراتيجية القطرية في فبراير/شباط.

147- وكما هو مبين في الفقرة 27، سيتم تقاسم وثائق مشروعات الخطط الاستراتيجية القطرية قبل 12 أسبوعاً من انعقاد دورة المجلس، وسيكون لدى الدول الأعضاء 20 يوماً للتعليق عليها. وسيقدم كل مكتب قطري معني وثيقة من ثلاث إلى خمس صفحات تحدد الحصائل الاستراتيجية والأنشطة والميزانية ذات الصلة التي يتعين تنفيذها في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار.

148- وبالنظر إلى أن هذه الوثائق الموجزة ستنتج تعميم وثائق مشروعات الخطط الاستراتيجية القطرية، سيكون لدى المجلس جميع المعلومات عن الحصائل الاستراتيجية والأنشطة المقررة في الخطط الاستراتيجية القطرية. وعلى غرار عملية موافقة المجلس بالمراسلة المعتمدة كتدبير مؤقت خلال الدورة السنوية لعام 2017،⁽²⁶⁾ سيطلب من المجلس الموافقة على الوثائق على أساس عدم الاعتراض في غضون عشرة أيام عمل من تاريخ استلامها.

(24) ستتم الموافقة على جميع تنقيحات الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية خلال فترة الأشهر الثمانية عشر الأولى – حتى يونيو/حزيران 2019 بما يتماشى مع أحكام النظام الأساسي واللائحة العامة المطبقة والتي تنظم تفويضات السلطة. وسيحتفظ بالتفويضات الحالية للسلطة فيما يتعلق بعمليات الطوارئ.

(25) سيتم تجريب ميزانيات الحوافز القطرية في عام 2017 فقط. وستصبح مكونات ميزانيات الحوافز القطرية التجريبية للخطط الاستراتيجية القطرية التي يوافق عليها المجلس في عام 2017 ميزانيات للحوافز القطرية بدون الحاجة إلى أن يواصل المجلس النظر فيها في عام 2018.

(26) WFP/EB.A/2017/5-A1

149- وسيلزم وضع ضوابط على البرامج والميزانيات لضمان أن يكون التنفيذ خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار متسقا مع الأنشطة الجارية والحصائل الاستراتيجية. وسيطلب ذلك ما يلي:

(1) رقابة على البرامج، أي رقابة تحظر على المكاتب القطرية تنفيذ أي أنشطة أو حصائل استراتيجية جديدة خارج مشروعاتها الموافق عليها حاليا؛

(2) رقابة على الميزانية، أي أن البرمجة في نظام وينجز ستقتصر على القيمة الواردة في الميزانية للأشهر الثلاثة الأولى من السنة الأولى من الخطة الاستراتيجية القطرية، إلا بالنسبة لأنشطة معينة محددة على أنها جديدة (أي مختلفة عن تلك الموجودة في إطار المشروعات القائمة)، حيث ستقتصر برمجة هذه الأنشطة على التحديد المسبق.

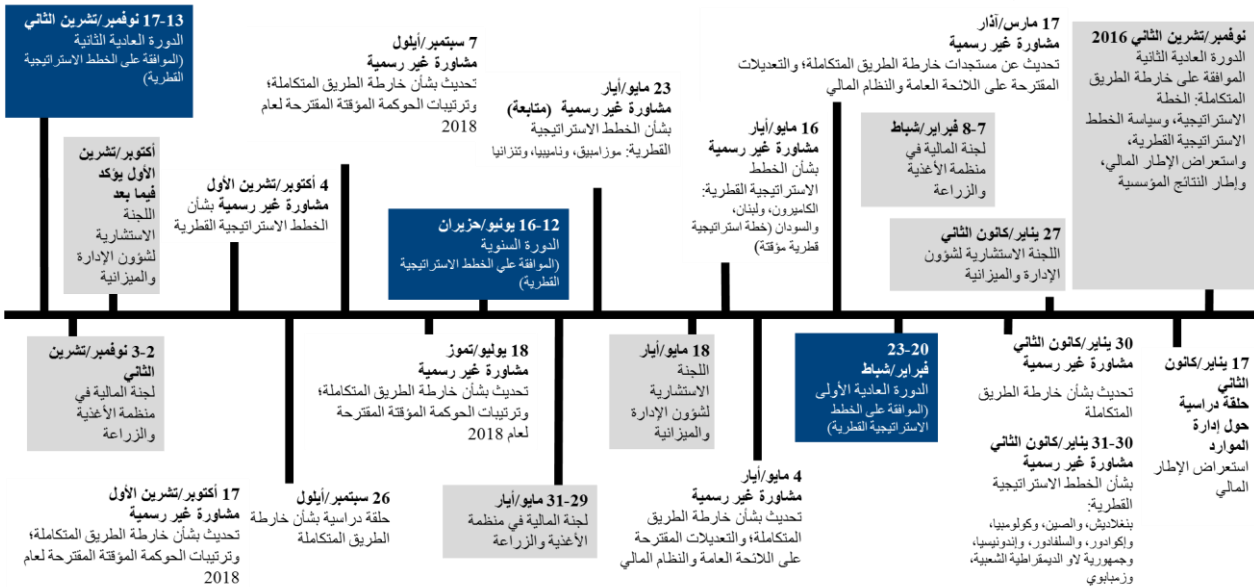
150- وعلى المجلس أن يقدم تعقيبات على هذه العملية المقترحة. واستنادا إلى التوجيهات الواردة، سترج الأمانة في الوثيقة المعنونة "تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة" المقرر عرضها للموافقة عليها في الدورة العادية الثانية لعام 2017 نقطة اتخاذ قرار إضافية تنص على أن يستخدم المجلس عملية الموافقة بالمراسلة فيما يتعلق بأنشطة معينة من المقرر الاضطلاع بها من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار 2018. ويمكن اعتماد ترتيبات حوكمة انتقالية مماثلة بالنسبة للخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة المقرر النظر فيها في الدورة العادية الأولى لعام 2019 أيضا.

انخراط المجلس في عامي 2017 و2018

151- لضمان استمرار انخراط المجلس خلال هذه الفترة الحرجة، قررت الأمانة عقد سلسلة من المشاورات غير الرسمية لعامي 2017 و2018. وتوفر هذه المشاورات غير الرسمية (انظر الشكل 2) فرصة لتبادل التحديثات بشأن تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة، ومناقشة مشروعات الخطة الاستراتيجية القطرية، ومشروعات الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة، وترتيبات الحوكمة المؤقتة، والنظر في التعديلات اللازمة على اللائحة العامة والنظام المالي والتنقيحات المقترحة على تفويضات السلطة التي ستعرض على المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2018 للموافقة عليها.

الشكل 2: المشاورات غير الرسمية في عام 2017

المشاورات غير الرسمية في عام 2017



الملحق

1- يعرض الجدول الوارد أدناه مشروع التفويضات المؤقتة للسلطة للبلدان العاملة في إطار خارطة الطريق المتكاملة في عام 2018. وقد تم تبسيطه إلى حد كبير عقب المشاورات غير الرسمية التي جرت في 18 يوليو/تموز. ولا يزال يجري وضع تفويضات السلطة هذه وقد يتم تنقيحها في الأشهر المقبلة قبل تقديمها إلى المجلس للموافقة عليها في دورته العادية الثانية لعام 2017.

التعليق	النص
بموجب المادة 6 السادسة-2(ج) من النظام الأساسي للبرنامج، فإن المجلس مسؤول عن الموافقة على أنشطة البرنامج، ولكن يجوز له أن يفوض إلى المدير التنفيذي سلطات الموافقة التي قد يحددها.	فيما يلي السلطات التي يفوضها المجلس التنفيذي إلى المدير التنفيذي وفقا للمادة السادسة-2(ج) من النظام الأساسي للبرنامج.
يحدد هذا الحكم الموافقات الأولية المفوضة إلى المدير التنفيذي. ويحتفظ المجلس التنفيذي ضمنا بجميع الموافقات غير المفوضة تحديدا للمدير التنفيذي (مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة حيثما ينطبق). وبالتالي، يحتفظ المجلس بسلطة الموافقة على الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، بخلاف تلك التي يمولها البلد المضيف بالكامل، نظرا لأن ذلك لا يفوض للمدير التنفيذي.	ألف- الموافقة الأولية: 1- عمليات الطوارئ المحدودة والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية، بموافقة مشتركة من المدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة عندما تتجاوز قيمة المكونات المتعلقة بالطوارئ في عمليات الطوارئ المحدودة أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية 48 مليون دولار أمريكي؛ 2- الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة والحاصلات الاستراتيجية التي يمولها البلد المضيف بالكامل.

<p>يحدد هذا الحكم الموافقات على التعديلات التي تُدخل على الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية وعمليات الطوارئ المحدودة المفوضة للمدير التنفيذي بمفرده أو بالاشتراك مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة. ويحتفظ المجلس التنفيذي ضمنا بجميع الموافقات غير المفوضة تحديدا للمدير التنفيذي (مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة حينما ينطبق).</p> <p>وبالتالي، يحتفظ المجلس بسلطة الموافقة على ما يلي:</p> <p>1- الزيادات في قيمة خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية أو حصيلة استراتيجية تتجاوز العتبات المحددة؛</p> <p>2- إضافة أو إزالة حصائل استراتيجية كاملة من خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية إلا في حالة الحصائل الاستراتيجية التي تتعلق فقط بأنشطة الطوارئ أو توفير الخدمات أو تمويل بالكامل من البلد المضيف، وفي هذه الحالة تندرج الإضافة أو الإزالة تحت السلطة العامة للمدير التنفيذي في تلك المجالات.</p> <p>ولا يزال يجوز تقديم خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة أو حصيلة استراتيجية ممولة بالكامل من البلد المضيف لموافقة المجلس عليها إذا اختار البلد المضيف ذلك.</p> <p>وستتناول الأمانة الزيادات الموافق عليها تحت سلطة المدير التنفيذي بصورة تراكمية لأغراض تقييم مدى تعديلها للخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية أو الحصائل الاستراتيجية، مما يؤدي إلى إعادة الحساب إلى الصفر في حالة موافقة المجلس. ولن يتم تناول التنقيحات المتعلقة بحالات الطوارئ بصورة تراكمية.</p> <p>وتفوض الموافقة على أنشطة توفير الخدمات إلى المدير التنفيذي، بما يتسق مع تفويض السلطة الحالي للعمليات الخاصة.</p> <p>ولن تحسب التنقيحات المتعلقة بأنشطة الطوارئ أو توفير الخدمات أو الحصائل الاستراتيجية التي يمولها البلد المضيف بالكامل ضمن عتبات موافقة المجلس.</p>	<p>باء- الموافقة على التعديلات:</p> <p>1- تنقيح أي عملية طوارئ محدودة أو تنقيح يتعلق بحالات طوارئ في خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية، بموافقة مشتركة من المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة لأي زيادة تتجاوز 48 مليون دولار أمريكي.</p> <p>2- تنقيح قيمة خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية لا يؤدي إلى:</p> <p>(أ) زيادة المبلغ التراكمي الذي وافق عليه المدير التنفيذي لكامل الخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية إلى قيمة تزيد بنسبة 30 في المائة عن آخر قيمة وافق عليها المجلس أو 150 مليون دولار أمريكي؛ أو</p> <p>(ب) زيادة المبلغ التراكمي الذي وافق عليه المدير التنفيذي لأي حصيلة استراتيجية فردية في الخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية إلى قيمة تزيد بنسبة 30 في المائة عن آخر قيمة وافق عليها المجلس؛ أو</p> <p>(ج) إضافة حصيلة استراتيجية أو إزالتها.</p> <p>3- تنقيح المكونات غير المتعلقة بحالات الطوارئ من الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية عقب عملية طوارئ محدودة.</p> <p>4- تنقيح خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة أو حصيلة استراتيجية يمولها البلد المضيف بالكامل.</p> <p>5- التنقيحات المتعلقة بأنشطة توفير الخدمات.</p>
--	---